النهج الديمقراطي

العدد: 513

من 15 إلى 21 يونيو 2023

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس

المدير المسؤول : جمال براجع

مدير النشر: الحسين بوسحابي

رئيس التحرير: التيتي الحبيب

الحق في الإضراب بين التقنين والتكبيل

ضيفة العدد: رجاء كساب

هذا القانون يهدف إلى تجريد الطبقة العاملة من سلاحها الوحيد الذي تستعمله للدفاع عن مصالحها، حيث أنه يضم العديد من المواد التي تهدف كلها إلى تجريم الإضراب من خلال فرض شروط تعجيزية لممارسته في انحياز تام للمشغل/ الباطرون

الأهداف الخلفية مشروع قانون الإضراب 6

هل يفرض محور المقاومة قواعد ردع جديدة؟ 11

الماء والطبقات الاجتماعية 12

ديمقراطية الواجهة بالمعنى الدقيق للكلمة 16

كلمة العدد

في سيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية

تأسس النهج الديمقراطي، كاستمرارية سياسية وفكرية لتجربة الحركة الماركسية-اللينينية المغربية، وخاصة منظمة "إلى الأمام". وقد أعطى أهمية بالغة للتنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وخاصة الطبقة العاملة باعتبار غيابها شكل أحد أسباب التراجع والانهيارات الكبرى.

هكذا اعتبر النهج الديمقراطي، منذ تأسيسه، بناء وتوحيد وتطوير التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وعلى رأسها النقابات العمالية التي اعتبرها أول مدرسة تتعلم فيها الطبقة العاملة النضال والتنظيم والاستراتيجيا والتكتيك والتضامن، يمثل ثاني أهم سيرورة يشتغل عليها بعد سيرورة بناء الأداة السياسية ثم التنظيم السياسي للطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات. وفي مؤتمره الوطني الخامس، أكد نفس الحزب الماركسي-اللينيني، على هذه السيرورة التي تعتبر حاسمة في نجاح الثورة (السيرورة الأولى).

ويعطي النهج الديمقراطي العمالي، أهمية خاصة لبناء جبهة الطبقات الشعبية (السيرورة الثالثة) التي تضم، إضافة للطبقة العاملة والفلاحين الكادحين وكادحي المدن، البرجوازية الصغرى وجزء من البرجوازية المتوسطة وأيضا المساهمة في بناء أممية ماركسية (السيرورة الرابعة).

ولا بد من التأكيد، هنا، على أن التنظيمات الذاتية المستقلة تختلف نوعيا عن المنظمات غير الحكومية التي، أغلبيتها الساحقة، تبنى من فوق من طرف نخب والممولة، في غالب الأحيان، من طرف مؤسسات تابعة لرأسماليين كبار (روكفلير وبيل غيتس وصوروس وغيرهم) أو من المخابرات أو الدول الغربية أو من أحزاب يمينية او اجتماعية-ديمقراطية غربية.

لقد شدد النهج الديمقراطي، بقوة، على ضرورة استقلالية التنظيمات الذاتية، ليس عن أجهزة الدولة فحسب، بل أيضا على القوى السياسية وغيرها العاملة وسطها بما فيها حزب النهج الديمقراطي العمالي.هذه الاستقلالية لا تتناقض مع حقنا في الدفاع، بشكل ديمقراطي، على تصوراتنا ومواقفنا داخلها لأن هذه التنظيمات هي ميدان ورهان للصراع بين مشاريع طبقية مختلفة، بل متناقضة إلى هذا الحد أو ذاك. الشيء الذي يعني أنه إذا لم نستطع اقناع القواعد بتصوراتنا ومواقفنا، فلا يجب أن ننسحب منها وأن نؤسس تنظيمات أخرى، مما يؤدي إلى تقسيم وإضعاف الحركة الجماهيرية. بل يجب أن نسائل تصوراتنا ومواقفنا وسلوكاتنا وممارستنا النضالية داخلها.

وفي حالة ما إذا سادت تصوراتنا ومواقفنا داخل منظمة ما، لا بد من احترام خصوصيتها(نقابة أو جمعية حقوقية اونسائية أو غيرها) وأخذ بعين الاعتبار كون أغلبها تضم في صفوفها طبقات وفئات شعبية مختلفة.

إن أهمية هذه التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية تنبع، من بين أشياء أخرى، من كونها القاعدة الجماهيرية لجبهة الطبقات الشعبية(السيرورة الثالثة).

إن توحيد هذه التنظيمات مهمة بالغة التعقيد.لذلك تتمثل أول خطوة على هذا الطريق في السعي إلى توحيدها في النضال.مثلا يصعب توحيد نقابتين في نقابة واحدة. لكن ما دام أن هاتين النقابتين من المفترض أن لهما نفس الهدف(أي الدفاع عن مصالح العمال والشغيلة بشكل عام)، فأنه يصعب على قيادتيهما معارضة النضال المشترك.و في حال تم رفض الوحدة في النضال من طرف قيادة إحدى النقابتين،فإن ذلك يفضحها أمام القواعد ويساهم في إضعافها.

ومن هنا يؤكد حزب النهج الديمقراطي العمالي أن احترام هذه الاستقلالية ضرورية حتى بعد انجاز الثورة وأن التعامل مع هذه التنظيمات كتوابع للحزب يضر بالثورة وبترسيخها وتعميقها.إن بعض الانحرافات تنبع من " اختفاء مركزية علاقات الإنتاج التي تم تعويضها بالتأكيد على علاقات الملكية وعلى تطوير قوى الإنتاج التي اعتبرت محايدة".كما أن الإعتقاد الخاطيء بأن الصراع الطبقي قد ينتفى في ظل الاشتراكية وأن لا حاجة للصراع الفكري والسياسي وكون الصراع يظل فوقيا بين قيادة الحزب و"مدراء المقاولات" عوض ادماج الطبقة العاملة وحلفائها الموثوق فيهم باعتبارهم الطبقات والفئات المعنية أكثر من غيرها بمآل هذا الصراع، كل ذلك قد ساهم في انهيار تجارب بناء الاشتراكية.ومن أهم الدروس أن يتجند الحزب بكافة منظماته لبناء تجارب بديلة تحدث ذلك التمفصل الضروري بين الحزب والتنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير.

السحب: Anté Prima

annahjad@gmail. com

www. annahjaddimocrati. org

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي بطنجة يدين مسلسل التضييق والحصار

انعقد الجمع العام العادي لفرع النهج الديمقراطي العمالي بطنجة ، يوم الأحد 11 يونيو 2023 بمقر الحزب، ويأتي هذا الاجتماع في سياق يتسم بالمزيد من الهجوم الطبقي على القوت اليومي للجماهير الشعبية عبر ارتفاع الأسعار، وسحق القدرة الشرائية وضرب الخدمات العمومية من تعليم وصحة و... ، وتصفية ما تبقى من مكتسبات الطبقة العاملة ، وتكثيف الرأسمالية لاستغلالها من أجل جني المزيد من الأرباح، عبر وحداتها الإنتاجية بالمناطق الحرة او مراكز العبودية الجديدة ، حيث لا شيء يعلو على الاستغلال وقمع الحريات النقابية، بل وتجريمها وطرد كل من حاول التنظيم في إطار العمل النقابي، وكذا هضم الحقوق، حيث لا تعويض عن الساعات الإضافية، ولا عطل، وأغلبية الشركات لا تصرح بالعمال في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولا تغطية صحية، ناهيك عن المعامل (السرية) في قطاع النسيج، والتي لا تخضع لأي مراقبة او محاسبة، حيث كل شيء متاح للاستغلال في شروط لا إنسانية وحاطة من كرامة العاملات والعمال ، ناهيك عن التسريحات الجماعية للعمال والإغلاق المفاجئ للوحدات الإنتاجية دون سابق إنذار للعمال، وتوالي حوادث الشغل التي يدهب ضحيتها العمال والعاملات دون حسيب أو رقيب.

وبعد تدارس الجمع العام للوضع التنظيمي ومناقشته وتحليله السياسي للشأن المحلي والوطني يعلن ما يلي:

● يثمن كل مجهودات الرفاق والرفيقات بالحزب في مواصلة النضال وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين ، وكل القرارات الصادرة عن الأجهزة المحلية و الوطنية وآخرها خلاصات وتوصيات اللجنة المركزية في دورتها الخامسة ،في 14 مايو2023، (دورة فقيدنا المناضل العمالي الكادح "حسن أكان").

● يدين مسلسل سياسة التضييق والحصار الذي ينهجه النظام المخزني تجاه حزبنا وما رفض تلسم الملف القانوني لتجديد مكتبنا محليا ، وتسليم وصل الإيداع، وكذا منعنا وبقرار كتابي، من إنجاز مبادرة تقديم دروس الدعم والتقوية لأبناء الحي والعمال والكادحين، الا إحدى تجليات هذا الحصار المنهج على حزبنا، الشيء الذي يفضح زيف الشعارات الرسمية حول الديمقراطية ودولة الحق والقانون. ويؤكد على إصرار الحزب على مواصلة النضال من أجل فك الحصار المخزني عليه.

● يتضامن مع كل معارك الطبقة العاملة ضد القهر الطبقي والاستغلال الرأسمالي، ومع ضحايا حوادث الشغل والتسريحات الجماعية ، كما يدعو كل مكونات الطبقة العاملة ومناصري قضيتها إلى المزيد من رص الصفوف وتقوية الحزب من أجل مواجهة المخططات الرأسمالية المبنية على الاستغلال البشع ومص دماء الكادحين .

● يدين سياسة التفقير والحرمان التي ينهجها النظام المخزني تجاه الجماهير الشعبية ، عبر ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وضرب القدرة الشرائية والخدمات العمومية (التعليم، الصحة، التشغيل . ...)

● يناشد كافة القوى الديمقراطية والحية بالمدينة الى تكثيف النضال الوحدوي، و خصوصا، عبر توسيع الجبهة الاجتماعية المحلية لتستوعب كل القوى المناهضة للنظام المخزني وتوطينها في الأحياء الشعبية للتعبئة وتنظيم المقاومة الشعبية للتصدي للهجوم المخزني، وخاصة في مايتعلق بالغلاء وتدهور الخدمات العمومية.

عن الجمع العام طنجة 12/06/2023

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدعو للاحتجاج في ذكرى 20 يونيو المجيدة

تستعد الجبهة الاجتماعية المغربية لتنظيم يوم وطني احتجاجي الثلاثاء 20 يونيو 2023 تحت شعار "وفاء للشهداء وضد الغلاء والقمع والاعتقال السياسي والقهر الاجتماعي"

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي واستحضارا للانتفاضة المجيدة 20 يونيو 1981، والتي واجهها النظام المغربي بقمع رهيب سقط على إثره الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين لازال منهم مجهولي المصير حتى الآن، واعتبارا لما يعرفه الوضع الاجتماعي من تأزم بسبب الارتفاع المستمر لأثمان المواد الغذائية وتدهور القدرة الشرائية لمختلف فئات الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة وعموم الكادحين، فإننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي نجدد وفاءنا لشهداء انتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة ولكل شهداء الشعب المغربي، ونعلن مواصلة النضال حتى الانتصار على الفساد والاستبداد وتحقيق التحرر الوطني والديمقراطية في أفق الاشتراكية وانخراطنا في كافة معارك الجبهة الاجتماعية المغربية وفي اليوم الوطني الاحتجاجي (الثلاثاء 20 يونيو 2023)، وندعو جميع فروع حزبنا وقطاعاته النسائية والشبيبية وأنصاره والقوى المناضلة والصديقة، إلى الانخراط في هذه المحطة من نضال شعبنا وفاء للشهداء وضد الغلاء والقمع والاعتقال السياسي والقهر الاجتماعي، ومن أجل كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير الشعبية المغربية.

المجد والخلود للشهداء والسراح للمعتقلين وكل التضامن مع العائلات الثكلى.

عاش الشعب.

الرباط في 11 يونيو 2023.

النهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء يحمل مسؤولية فواجع الطبقة العاملة لأجهزة الدولة وللباطرونا

النسيج كائنة بالمنطقة الصناعية رقم 152 بجماعة تيط مليل. لقد أسفر ذلك عن مصرع عاملين وإصابة خمسة أخرين بجروح خطيرة، ولا زال البحث جاريا عن بعضهم تحت الأنقاض. ومن المحتمل ان يرتفع عدد الضحايا في الساعات القادمة.

بالأمس عاشت مدينة طنجة مأساة العشرات من العاملات والعمال نتيجة غرق الوحدة الصناعية تحت الفياضانات وبالأمس كذلك استشهد العشرات من العمال والعاملات في حوادث السير التي تتعرض لها البيكوبات في سوس ماسة وغيرها من المناطق. إن الباطرون تخوض حربا طبقية ضد الطبقة العاملة ويشجعها تواطؤ أجهزة الدولة حامية مصالح البرجوازية الكبيرة الاستغلالية والاحتكارية.

إننا بالمكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء الشمالية إذ نتقدم بتعازينا الحارة لعائلتي العاملين شهيدي لقمة العيش مصطفى ومحمد ولرفاقهما من العمال والعاملات، نحمل مسؤولية ما حدث للجهات المسؤولة والمنتخبة في ظل انتشار المصانع العشوائية والتي هي عبارة عن هنكارات واسطبلات لا علاقة لها بما يجب توفيره في المعامل من ضروريات حفظ الصحة والسلامة، كما نحمل الجهات المسؤولة عن التشغيل مسؤولية تقصيرها وإهمالها حد التواطؤ مع ما يعرفه إقليم مديونة من استهتار بالقانون على علاته.

الدار البيضاء: 8 يونيو 2023

لا بديل عن المقاومة الشعبية

المحمدية

الجبهة الاجتماعية المغربية تدعو إلى الاحتجاج يوم الثلاثاء 20 يونيو

وفاء للشهداء وضد الغلاء والقمع والاعتقال السياسي والقهر الاجتماعي

تحل يوم الثلاثاء 20 يونيو 2023 الذكرى 42 لانتفاضة 20 يونيو المجيدة بالدار البيضاء التي شكلت الزيادات في أسعار المواد الغذائية الأساسية شرارتها المباشرة وشاركت فيها الجماهير الكادحة في الأحياء الشعبية.

وقد ووجهت المظاهرات الجماهيرية الواسعة السلمية بالرصاص وخلفت عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمطرودين من العمل وهي جرائم سياسية تندرج ضمن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان غير قابلة للتقادم مهما طال الزمن.

واليوم نخلد هذه الذكرى في ظل أجواء سمتها الغلاء الفاحش في كل المواد الغذائية وفي المحروقات وتفاقم القمع وخاصة الاعتقال السياسي والحرمان من القاعات العمومية ومن التظاهر ورفض تسليم وصولات الإيداع القانوني وسيادة أشكال متنوعة وواسعة من القهر الاجتماعي أجهزت على أهم المكتسبات الاجتماعية والديمقراطية التي انتزعها الشعب المغربي بتضحيات مريرة.

إن الجبهة الاجتماعية تدعو بهذه المناسبة كافة فروعها وأنصارها وسائر المواطنين/ات إلى تنظيم وقفات احتجاجية في مختلف المناطق يوم الثلاثاء 20 يونيو وفاء للشهداء وضد الغلاء والقمع والاعتقال السياسي والقهر الاجتماعي والمطالبة بشكل خاص ب:

1. إطلاق سراح المعتقلين السياسيين دون قيد أو شرط ووقف المتابعات والمحاكمات في حق المناضلين/ات وكل الأصوات الحرة.
2. التراجع عن الزيادات المهولة في أسعار المواد الغذائية الأساسية وفي اسعار المحروقات.
3. إعادة الاعتبار لصندوق المقاصة والزيادة في تمويله عن طريق فرض الضريبة على الثروة وعلى الفلاحين الكبار.
4. إعادة النظر في النظام الضريبي بفرض ضريبة تصاعدية على الدخل وعلى الشركات وإلغائها بالنسبة للأجور الدنيا.
5. إعطاء الأسبقية المطلقة لتوفير الخضر في السوق الداخلي على حساب تصديرها.
6. تخفيض الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لعدد من المواد الأساسية.
7. تسقيف الأسعار وعلى رأسها أسعار المحروقات.
8. تأميم شركة "سامير" بالمحمدية.
9. الزيادة الإجمالية في الأجور وتطبيق السلم المتحرك للأثمان والأجور.
10. التحذير من أي زيادة في ثمن البوطا.
11. الرفض القاطع لخوصصة الماء والكهرباء والزيادة في أسعارها.

السكرتارية الوطنية

9 يونيو 2023.

المحمدية

عمال شركة " viandes Délice" يحتجون على طرد مكتبهم النقابي

بعد طرد وتسريح كل أعضاء المكتب النقابي، فور تأسيسه بتاريخ 26 مايو 2023، أمام أنظار سلطات الشغل، والسلطة المحلية الموكول لها السهر على تطبيق القانون، نظم عمال وعاملات شركة " viandes Délice"، جمعا عاما حاشدا بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تحت إشراف المكتب الإقليمي، يوم الأربعاء 7 يونيو 2023، وانتخبوا مكتبا نقابيا جديدا من 21 عضوا.

وبناء على تمسك العمال بممارسة حقهم الدستوري في الانتماء النقابي، بغرض الدفاع عن حقوقهم، ومنها الأجور المعلقة منذ 3 أشهر، ووضع حد لحالة الترهيب والاستغلال المتوحش الممارس في حقهم، فإن المكتب الإقليمي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمحمدية:

- يدعو إدارة شركة اللحوم اللذيذة التابعة لمجموعة الكتبية، المملوكة لبرلماني المحمدية عن حزب الجرار المكون للحكومة، باحترام حق العمال في التنظيم والانتساب النقابي، والعمل على تنفيذ أساسيات قانون الشغل، في صرف الأجور في وقتها، وتحسين ظروف العمال، وانتخاب الممثلين الحقيقيين للعمال، عوض طبخ الانتخابات المهنية، دون علم العاملات والعمال؛

- يأسف لعجز وفشل سلطات الشغل والسلطات المحلية، في فرض تطبيق القانون، وتحدي صاحب الشركة واستصغاره للجميع، برفضه للحضور لمديرية الشغل ولباشوية المحمدية، وهو ما لا يليق مع برلماني موكول له التشريع باسم الأمة، وإعطاء النموذج في احترام التشريعات والقوانين الوطنية؛

- يدعو وزير الشغل للتدخل لدى إدارة شركة viande délice، بعد فشل المصالح المحلية في فض النزاع المطروح، والعمل على التنزيل الفعلي لمضامين اتفاق 30 أبريل 2022، والذي ينص في محاوره على حماية الحريات النقابية، وعلى تفعيل الحوار المحلي على مستوى العمالات والاقاليم.

اشتوكة أيت باها

الجمعية تتضامن مع الشباب المعتصمين من أجل الحق في البيئة

في إطار الدعم والمؤازرة نظم فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان باشتوكة أيت باها مساء يومه الأحد 11 يونيو 2023 ابتداءا من الساعة السادسة (18:00) زيارة تضامنية مع الساكنة المعتصمة أمام مقر جماعة أيت اعميرة وذلك لتأكيد دعم ومساندة الفرع المحلي للجمعية لهؤلاء الشباب الذين يحتجون بشكل سلمي وحضاري من أجل بيئة سليمة وتوفير بنيات تحتية ملائمة ومن أجل رفع التهميش والاقصاء عن الدواوير والاحياء بهذه الجماعة...

تأتي كذلك هذه الزيارة التضامنية لاستنكار أساليب التخويف والترهيب الذي تنهجها السلطات المحلية والمجلس الجماعي اتجاه هؤلاء المعتصمين، و هروبها الى الأمام من خلال رفع شكايات وتوجيه استدعاءات و تحرير محاضر لبعض الشباب بتهم واهية ومفبركة غايتها القمع و اسكات وثني الساكنة عن المطالبة بحقوقها البسيطة (الواد الحار/ النظافة / معالجة المياه العادمة/ اصلاح الطرقات.....)

زيارة تضامنية لتحميل المسؤولية للسلطات المحلية وللمجلس الجماعي في عدم قيامها بواجبها في توفير الخدمات الأساسية والضرورية للساكنة وبذلك يمكن اعتبارها المحرض الأساسي لدفع الساكنة للاحتجاج والمطالبة بحقوقها المشروعة.

كل الدعم والتضامن مع احتجاجات ساكنة أيت اعميرة اقليم اشتوكة أيت باها.

الصحافي المعتقل عمر الراضي ممنوع من الكتابة والفسحة والحديث والعلاج

بلاغ والدا المعتقل عمر الراضي

الاستقصائي المعتقل والمحكوم بست سنوات سجناً نافذاً، نوجه البلاغ التالي للرأي العام الوطني والدولي.

خلال زيارتنا اليوم 12/06/2023 لولدنا عمر بسجن تيفلت2، أخبرنا بما دار بينه وبين السيد مدير المؤسسة السجنية يوم الاربعاء 07/06/2023 عندما طلب منه أن لا يتناول مع والديه مواضيع سياسية وإلا سيُمنع من استعمال هاتف السجن نهائياً.

تفاجأ عمر بهذا الطلب وسأله عن الاسباب.

جواب السيد المدير لعمر أنه (عمر) "مصنف حالةً خاصة وأنه تحت المراقبة المستمرة".

ونحن بدورنا وجدنا هذا الطلبَ غريباً ومقلقاً لنا.

وما نعلمه أن عمر ينفذ عقوبةً قررتها المحكمة ابتدائياً وأيدتها محكمة الاستئناف، ولم يكن في منطوق الحكم هذا الإجراء.

يبدو أن عمر يعاقب مرتين، مرة من المحكمة ومرة من جهة غير قضائية.

هذا الإجراء كان يُنفذ على عمر منذ اعتقاله دون أن يعرف من يقرره.

– عمر ولدنا ممنوع من الكتابة.

لقد انتزعت منه إدارة سجن عين السبع بالدار البيضاء عند ترحيله الى سجن تيفلت كل ما كان يكتبه من ملخصات انطلاقاً مما يقرأه من كتب ومجلات.

طلبوا منه في سجن تيفلت ألا يكتب وأن كل ما سيكتبه سيُنتزع منه.

وهذا ما يفسر عملية التفتيش صفحةً بصفحة للكتب التي نحملها إليه بحثاً عما يمكن أن يكون قد دوَّنه، وحتى الملاحظات التي يكتبها على هوامش بعض الصفحات يتم إتلافها.

– عمر لا يكلم أحداً و لا أحد له الحق في أن يكلمه خارج بعض السجناء العاملين وبعض الحراس الذين يحرسونه.

لا يخرج عمر للفسحة لأنه لا يقبل أن يخرج وحيداً، في حين يخرج من يجاوره في الزنازين الانفرادية جماعةً يتحدثون ويمارسون رياضتهم وهو يراقبهم من شباك زنزانته.

وهو تمييز يُمارس عليه حتى أنه يرفض الخروج للفسحة وحيداً.

ولقد قضى عمر حوالي الثلاث سنوات في نفس الفضاء وتحت نفس الظروف.

نتساءل عن قدرة عمر على تَحمُّل هذه الوضعية.

-عمر مصاب بمرض مزمن le crohn، مرض مَعَوي يستلزم مراقبة من طبيب مختص في أمراض الجهاز الهضمي .

بالإضافة إلى مرض الربو وأمراض جلدية التي انتقلت إليه من السجن.

عمر يحتاج إلى حمية غدائية بسبب مرضه المعوي، ومنذ انتقاله الى سجن تيفلت 2، يكتفي بوجبات باردة كالمعلبات وبعض الفواكه، ويخاف من وجبات السجن.

منذ ترحيله لم يدُق طعاماً ساخناً، نظرًا لعدم السماح له بتهييء طعامه كما كان يفعل في سجن عين السبع بالدار البيضاء.

ومنذ ترحيله إلى سجن تيفلت2 بتاريخ 01/04/2022، لم يُعرض على طبيب خاص.

والسبب هو رفضه أن يتم إخضاعه للفحص الطبي وهو مصفدٌ ومرتدٍ لباس السجن الذي نعرف طبيعتَه و بوجود عدد من الأمنيين حوله.

وقد حصل معه هذا الأمر في مستشفى ابن رشد بالدار البيضاء حيث رفض أن يُفحص وهو مصفد وبحضور أمنيين، و حُرِم من الاستفادة من هذا الفحص مرتين آنذاك.

وهذا الإجراء هو إمعان في الإهانة والإذلال وهو المريض الذي يستحق العناية.

– عمر تناول أدوية مهدئة بوصفة طبية منذ أن كان في سجن عين السبع ومازال يتناولها في غياب استشارة طبية وتقييمٍ لمسار علاجه. نخاف عليه من الإدمان على هذه الأدوية.

نحن لا نوجه لومنا إلى إدارة السجن التي نحتفظ لمديرها حسنَ استقباله لنا في كل زياراتنا لعمر وتعامله معنا باحترام ونوجه تحياتنا للموظفين والموظفات على حسن تعاملهم واستقبالهم لنا.

يبدو أن مصدر معاناة عمر تأتي من خارج اسوار السجن.

12/06/2023

شهادة والد الصحافي المعتقل عمر الراضي

ما أقواك يا ولدي وأنت تحت الحصار المنع

سنتان و313 يوما من الاعتقال التعسفي.

عندما أحكي لأحياء معتقلي سنوات الجمر والرصاص ظروف اعتقالك ولائحة الممنوعات الطويلة من عزلتك ومنعك من الحديث مع باقي المعتقلين وخروجك وحيداً في فسحتك حتى أضربتَ عنها ومنعك من الكتابة ومنعك من الاتصال بغير عائلتك، يستغربون.

ما زلتُ اتذكر زيارتي لمعتقلي سنوات الرصاص سنوات التسعينات بالسجن المركزي بالقنيطرة كمتضامن وناشط سياسي وحقوقي، مع العلم أنني لم أكن من أقاربهم. كنتُ أحمل لهم ما يطلبون، وعند دخولي لم أكن أخضع للتفتيش لا أنا ولا ما أحمله من حاجيات كما يحصل الآن خلال زيارتنا لك. يستقبلونني مجموعين ونتحدث طويلا دون تحديد للوقت. يحكي هؤلاء المعتقلون أنهم كانوا يجتمعون ويُعِدون أكلهم ويخرجون جماعة للفسحة وتظل أبواب الزنازين مفتوحةً طيلة اليوم. كانت تهمهم ثقيلةً سياسياً. وكانوا عند نقلهم للمستشفى، يرافقهم حارس واحد وبدون اصفاد. وأنا استمع لهذه الحكايات من معتقلي زمن الجمر والرصاص، يتملكني الخوف على ولدي وعلى باقي المعتقلين. هؤلاء يعانون من العزلة ويقضون في زنازينهم المغلقة كل سنوات محكوميتهم ولا يرون أحداً ولا يراهم أحدٌ وزيارتهم محصورة في العائلة القريبة واتصالاتهم الهاتفية محدودة مدةً ومراتٍ في الاسبوع. لا حق لهم في الكتابة وتدوين تجربتهم وما يقرأون في السجن. نحن نعتبر هذه المعاملة تعذيبا ممنهجا وانتقاما أسود.وتزداد معاناة هؤلاء المعتقلين بالتعسف والبطش الذي صاحب اعتقالهم ومحاكمتهم من طرف الدولة وبكل أبواقها. الدولة لا تكرر معاملة سنوات الرصاص مع المعتقلين وإنما اخترعت طريقةً أكثر عنفاً بغرض التحطيم النفسي والجسدي لمعتقلي هذا العهد. عهد ضاع خلاله ابناؤنا وضاعت فيه الدولة.

ادريس الراضي

الطبيعة الطبقية للحزب الشيوعي
(الجزء 2)

بقلم بابلو ميراندا
ترجمة مرتضى العبيدي

الأحزاب السياسية البرجوازية الصغيرة:

كما نعلم، في المجتمع الرأسمالي، بالإضافة إلى الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، هناك طبقات وفئات اجتماعية ثانوية أخرى، أي ما يسمى بالطبقات والفئات الوسطى، والتي هي في الواقع ليست سوى الشرائح المختلفة للبرجوازية الوسطى والبرجوازية الصغيرة الحضرية والريفية التي تشارك أيضًا في المنافسة السياسية من خلال تنظيم أحزاب سياسية تمثلها. بشكل عام، فإن الأحزاب السياسية المختلفة التي تعبر عن مصالح القطاعات والطبقات الوسطى من السكان هي تشكيلات سياسية محافظة، ومدافعة عن السلم الاجتماعي، والنظام، والملكية الخاصة (نُذكّر أن هذه القطاعات الاجتماعية تطمح إلى التراكم، للاقتصاد الفردي، النمو، لتقاسم السلطة مع من هم "فوق"، لتسلق السلم الاقتصادي والاجتماعي). ويتضمّن خطابهم دفاعا مزعوما عن الذين ينتمون إلى "التحت" لجذبهم واستخدامهم كرافعة انتخابية لا غير.

في بعض البلدان وفي بعض الظروف، تتبنى الأحزاب السياسية التي تدافع عن مصالح الطبقات والشرائح الوسطى مواقف متمردة ضد الحكم الرأسمالي، ومواقف وطنية ضد النهب الإمبريالي، ومقترحات ديمقراطية تعارض الاستبداد وانتهاكات الحكام. بل يصل بعضهم الى تبني مواقف وبرامج ثورية. فينخرطون في الكفاح المسلح الثوري، ويقومون بأعمال بطولية، ويعلنون الحرية والاشتراكية. تبرز هذه التعبيرات السياسية في بلدان مختلفة، وبشكل عام، يجب علينا نحن الثوريين البروليتاريين أن نتخذ مواقف موحدة تجاههم، ونعمل حتى ينضموا إلى النضال من أجل الاشتراكية من خلال سياسة الجبهة المتحدة العادلة.

في البلدان التابعة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، قادت سيرورات الاستقلال والتحرر الوطني تشكيلات سياسية برجوازية صغيرة وبرجوازية، بل إنها حققت النصر، لكنها لم تكن لديها القدرة على مواصلة هذا النضال حتى النهاية للحصول على الاستقلال الفعلي، كما حدث في العراق والجزائر ونيكاراغوا وغيرها.

الأحزاب السياسية في الإكوادور:

في الإكوادور، كان حزب المحافظين والحزب الليبرالي، اللذين أصبحا الحزبين السياسيين الرئيسيين في القرن التاسع عشر، يمثلان على التوالي تاريخيًا مصالح اللوردات الإقطاعيين والبرجوازية. كانت هذه الأحزاب في صراع سياسي حاد من أجل السلطة، المحافظون من أجل الحفاظ على مصالح مالكي الأراضي وإدامتها، والليبراليون من أجل الدفاع عن مصالح البرجوازية وفرضها. وكما نعلم، تم التعبير عن هذه الصراعات في مؤامرات القصر، في الانتخابات، في الانتفاضات والتمردات العسكرية، في حرب عصابات طويلة، في بعض مظاهر الحرب الأهلية، بلغت ذروتها في هزيمة الظلامية الإقطاعية وفرض المصالح التجارية، مع انتصار الثورة البرجوازية ودستور الدولة الليبرالية. واستمر وجود ونشاط الحزبين المحافظ والليبرالي حتى ثمانينيات القرن العشرين.

مع ظهور الطبقة العاملة، ولد الحزب الاشتراكي أيضًا في عشرينيات القرن الماضي، ثم الحزب الشيوعي.

تتواجد أحزاب سياسية مختلفة تمثل مصالح مختلف فئات الطبقات الحاكمة في الساحة السياسية اليوم. كما تواصل التعبيرات الحزبية القديمة الظهور الى جانب الوجوه الجديدة للبرجوازية التي تسعى إلى التناغم مع العصر، بالارتباط مع القوى الاجتماعية والسياسية القائمة، كالحزب الاشتراكي المسيحي، واليسار الديمقراطي، وآخرين. هناك أيضًا بعض التشكيلات السياسية صلب البرجوازية الصغيرة التي تسعى إلى الانخراط وكسب تأييد من هم في الأعلى والمشاركة في النضال السياسي. على الرغم من أن التعبيرات القديمة عن الشعبوية في أزمة، لا يمكن إنكار إمكانية ظهور تعبيرات وتجارب جديدة.

> **من الواضح أن الثورة الاجتماعية لم تحدث، وأن الرأسمالية مستمرة في السيادة، وأن العمال والفلاحين والسكان الأصليين يستمرون في الأسفل، مستغلين ومضطهدين؛ وأن فنزويلا وإكوادور وبوليفيا تظل بلدانا تابعة. لذلك لا يوجد حزب ثوري، ناهيك عن منظمة سياسية اشتراكية.**

في الإكوادور في السنوات الأخيرة، كان لحزب رافائيل كوريا، "أليانزا بايس" (الائتلاف من أجل الوطن)، حضور كبير ولعب دورًا حاسمًا في التطور السياسي. لقد استخلصنا من ممارسته أنّه حزب في خدمة النظام والاحتكارات الدولية وكبار رجال الأعمال والمصرفيين. إدارة أليانزا بايس للحكومة، والأحداث السياسية، وطبيعة المصالح التي يعلنها ويدافع عنها، والسياسات الديماغوجية والشعبوية، والهجمات على النقابات العمالية والحركة الشعبية، وحركة السكان الأصليين، والهجمات المسعورة على الحركة الثورية على اليسار، تؤكد ما ذهبنا إليه. جميع تلك الممارسات دليل واضح للمصالح الطبقية التي يمثلها أليانزا بايس والرئيس كوريا. هنا، كما هو الحال في جميع الحالات، يتم الحكم على الأشياء من خلال ما يقال ويعلن، ولكن، في الأساس، من خلال الأفعال.

يتحدث بعض المحللين الذين يقدمون أنفسهم على أنهم من اليساريين وحتى من الثوريين عن وجود ما يسمونه الأحزاب متعددة الطبقات وعن دورها الطليعي. ويقدمون أمثلة PSUV (الحزب الاشتراكي الموحد لفنزويلا)، وMAS (الحركة من أجل الاشتراكية في بوليفيا) وAlianza País. ووفقًا لهذه الأكاذيب التي تسعى إلى تنظير العلوم السياسية الحالية، فإن هذه المنظمات مكونة من الطبقة العاملة والفلاحين والعمال المستقلين و"طبقة المثقفين" قد طورت برنامجًا ثوريًا يمثل مصالح هذه الطبقات ومصالح الأمة والبلاد، ومن خلالها تلعب الحكومات الدور الطليعي للثورة والاشتراكية. إنهم حريصون دائمًا على عدم ذكر "الثورة البروليتارية"، بل يستحضرون بالأحرى "الثورة البوليفارية"، "الثورة الديمقراطية والثقافية"، "ثورة المواطنة" وعن "اشتراكية القرن الحادي والعشرين" التي تعتبر، حسب رأيهم، نفيا للاشتراكية الماركسية اللينينية، وأداة مبتكرة للتحرير.

من الواضح أن هذه الأحزاب والحكومات التي أقامتها قد حظيت بدعم قوي من العمال الحضريين والريفيين، ومن أفقر القطاعات الاجتماعية ومن الطبقات الوسطى. من خلال الخطابة والديماغوجية وبعض الإنجازات المادية الهامة، استمروا في التمتع بهذه المساندة.

إن المقترحات الأيديولوجية والسياسية والبرنامجية، وكذلك إدارة هذه الحكومات، بعيدة كل البعد عن تمثيل وخدمة مصالح الطبقات الكادحة، عن تغيير المجتمع، عن إنهاء مصادرة ثرواتهم من قبل الرأسماليين، عن القضاء على امتيازات كبار رجال الأعمال والمصرفيين وملاك الأراضي. وعلى الرغم من خطابهم "الوطني"، فإنهم في الواقع يواصلون الاعتماد على النظام الإمبريالي، على الإمبريالية اليانكية، ويحاولون إخفاء ذلك من خلال التوجه نحو دول إمبريالية أخرى، لا سيما الصين وروسيا.

من الواضح أن الثورة الاجتماعية لم تحدث، وأن الرأسمالية مستمرة في السيادة، وأن العمال والفلاحين والسكان الأصليين يستمرون في الأسفل، مستغلين ومضطهدين؛ وأن فنزويلا وإكوادور وبوليفيا تظل بلدانا تابعة. لذلك لا يوجد حزب ثوري، ناهيك عن منظمة سياسية اشتراكية.

إن اندماج جزء كبير من الطبقات الشعبية في هذه الأحزاب لا يعني أن لهذه الطبقات تأثير على سياسات تلك الأحزاب. ففي كل من هذه التشكيلات السياسية، على مستوى القيادة، هناك طبقة من السياسيين من الأحزاب البرجوازية، والمنظمات الثورية للبرجوازية الصغيرة، المرتدين عن الثورة والاشتراكية. في القمة، في هيئات صنع القرار، هناك دائرة صغيرة تمتلك الامتيازات وهي في خدمة الرأسمالية والإمبريالية. وهذا يعني أن وجود حزب متعدد الطبقات ما هو إلا خيال، ستار دخاني لإخفاء الحقيقة، الهيمنة الرأسمالية.

يتبع

الأهداف الخفية لمشروع قانون الإضراب

ع. بوزيان

بعد أن تمكن النظام من تدجين القيادات النقابية وجعلها خاضعة لتوجيهاته التي تخدم مصلحة الشركات الرأسمالية الكبرى المرتبطة بالمؤسسات المالية الامبريالية، الشيء الذي ساهم في الإضعاف الكبير للقاعدة النقابية التي أصبحت، حسب الإحصائيات الرسمية لا تتجاوز، في معدلها، عتبة 6 في المائة. هذه الوضعية جعلت النقابات فاقدة لأبسط مبادئ العمل النقابي المبني، بالأساس، على التضامن والتآزر وخدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها، وأصبحت القيادات تقبل بالمزيد من التنازلات وتتواطأ مع النظام من اجل إرضاء الباطرونا. هذه القيادات تستفيد من التمويلات العمومية السخية، حتى أن العديد من هذه القيادات النقابية يمتلكون العقارات والشركات والضيعات الفلاحية ويستغلون العاملات والعمال الذين يدعون الدفاع عن مصالحهم.

إن تاريخ العمل النقابي بالمغرب يعود إلى سنة 1936، حيث نظم عمال السكك الحديدية إضرابا عاما ساهم في عرقلة حركة نقل البضائع من المغرب إلى فرنسا، لذلك أصدرت سلطات الاستعمار الفرنسي ظهير 24دجنبر 1938، الذي يضمن الحرية النقابية للعمال الأوروبيين، ومن اجل حرمان العمال المغاربة من هذا الحق، أصدرت ظهير24يونيو 1938 الذي يعاقب العمال المغاربة الذين ينخرطون في النقابات. وسيستمر هذا الوضع إلى تاريخ مفاوضات وتوقيع معاهدة " ايكس ليبان" التي أفضت إلى الاستقلال الشكلي للمغرب، والذي حافظت، بموجبه، السلطات الفرنسية على أهم مصالحها الإستراتيجية. للتذكير فالنقابة خلال فترة الاستعمار كانت قيادتها فرنسية وكانت تابعة للكونفدرالية العامة للشغل بفرنسا. بعد أن تأسس الإتحاد المغربي للشغل، كمركزية نقابية مستقلة عن الكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية، تم إصدار ظهير 12شتنبر 1955 الذي نص، بصريح العبارة، على حرية الانتماء النقابي.

إن تاريخ التواطؤات والاتفاقات السرية بين النظام وقيادات النقابات امتد منذ تأسيس أول مركزية نقابية مغربية: الاتحاد المغربي للشغل، الذي لعبت، من خلاله الطبقة العاملة دورا رياديا في المساهمة في طرد الاستعمار الفرنسي، كما أبانت عن استعداد حماسي كبير من اجل المساهمة في بناء نظام ديمقراطي شعبي مستقل حقيقيا، نظام يضمن لكافة المواطنات والمواطنين الاستفادة من ثروات وطنهم كما يوفر لهم التمتع بالحرية والكرامة، بعد أن تم استرجاع حريتهم المغتصبة رغم خيانة الإقطاعيين والبورجوازية الكمبرادورية. لقد أدى تواطؤ القيادة النقابية مع النظام إلى إفشال هذا الحماس العمالي والشعبي وساهم في تنفير الطبقة العاملة من هذه النقابة. أمام هذا التواطؤ، تم تأسيس مركزية نقابية أخرى هي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كبديل تاريخي للبيروقراطية، إلا أنها ستعرف مصيرا لا يختلف كثيرا عن مركزية أ.م.ش.

في هذا الواقع الموسوم بالضعف الفظيع لقواعد النقابات، يتم الكلام عن الحوار الاجتماعي والتفاوض بين الأطراف الثلاثة المتمثلة في الحكومة والباطرونا وما يسمى بالنقابات الأكثر تمثيلية. هذه الحوارات الاجتماعية والمفاوضات القطاعية ما هي إلا مسرحية محبوكة، هدفها، تثبيت السلم الاجتماعي عبر محاولات اجتثاث ما تبقى من مكتسبات حققتها الطبقة العاملة، عبر نضالاتها التاريخية وقدمت في سبيلها العديد من الشهداء والمعتقلين والمطرودين، لما كانت موازين القوة لصالحها ولما مكنتها الشروط الموضوعية والذاتية من انتزاع هذه المكاسب، قبل أن تستولي القيادات الانتهازية المتواطئة، على مراكز القرار في النقابات، لتفرغها من طلائعها عبر مسلسل طويل من الدسائس والخيانات، التي استهدفت الأطر القيادية المبدئية غير القابلة للمساومة بالاغتيالات على يد مليشيات منظمة بمعاونة الأجهزة الاستخباراتية للنظام، كما تعرض العديد من المناضلين لعمليات الطرد التعسفي والاعتقالات عبر فبركة ملفات ومحاكمات صورية. في نفس الوقت يتم تشجيع العناصر الانتهازية والمنتفعة التي تلعب أداورا تخريبية من وشاية وتلفيق تهم للمناضلين النقابيين.

إن تاريخ التواطؤات والاتفاقات السرية بين النظام وقيادات النقابات امتد منذ تأسيس أول مركزية نقابية مغربية: الاتحاد المغربي للشغل، الذي لعبت، من خلاله الطبقة العاملة دورا رياديا في المساهمة في طرد الاستعمار الفرنسي، كما أبانت عن استعداد حماسي كبير من اجل المساهمة في بناء نظام ديمقراطي شعبي مستقل حقيقيا، نظام يضمن لكافة المواطنات والمواطنين الاستفادة من ثروات وطنهم كما يوفر لهم التمتع بالحرية والكرامة، بعد أن تم استرجاع حريتهم المغتصبة رغم خيانة الإقطاعيين والبورجوازية الكمبرادورية. لقد أدى تواطؤ القيادة النقابية مع النظام إلى إفشال هذا الحماس العمالي والشعبي وساهم في تنفير الطبقة العاملة من هذه النقابة. أمام هذا التواطؤ، تم تأسيس مركزية نقابية أخرى هي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كبديل تاريخي للبيروقراطية، إلا أنها ستعرف مصيرا لا يختلف كثيرا عن مركزية أ.م.ش.

إذا كان الحفاظ على المصالح الاقتصادية الإستراتيجية للتكتل الطبقي السائد من طرف نظامه مفهوما، فان دور القيادات النقابية في التعاون مع الباطرونا وأجهزة النظام القمعية والقضائية، يشكل طعنة خيانية ساهمت في إضعاف صوت العاملات والعمال وأدت إلى كسر وحدتهم التي تشكل السلاح الأساسي للحفاظ على مصالحهم وكرامتهم.

وللمزيد من الضغط على هذه القيادات النقابية، اخرج النظام من خلال مجلسه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مشروع القانون رقم 24-19 المتعلق بالنقابات ليزيد من ابتزازها، وتساهم هي في تنفيذ السياسات اللاشعبية المملاة من طرف الدوائر المالية الامبريالية والتي تعني، بشكل واضح، تكثيف استغلال الطبقة العاملة، وهو ما يعني الزيادات في أرباح الشركات المحلية خادمة الشركات العابرة للقارات. فهذا المشروع لا يعتمد على مرجعية المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وبالخصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية وخاصة الاتفاقية 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والاتفاقية رقم98 الخاصة بتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضات الجماعية، بالإضافة إلى الاتفاقية رقم 135 المتعلقة بممثلي العمال. ويتبين ان هذا المشروع هدفه هو تركيع القيادات النقابية لتلعب الدور الذي يختاره لها النظام وفق متطلبات ومصالح الباطرونا. ويتجلى ذلك في المادة 121 المتعلقة بربط الدعم المادي للنقابات بوجوب عقد مؤتمراتها العادية وفق آجالها المحددة في قانونها الأساسي. هذا البند يهدف إلى ابتزاز القيادات التي لا تلتزم بعقد مؤتمراتها، حتى يظل الزعيم على رأس النقابة مدى حياته. ولو كانت هناك نية الإصلاح لتمت الإشارة إلى معايير تعزيز الحكامة من قبيل ضمان التداول على مواقع المسؤولية وضمان شفافية التدبير والتسيير المالي، وأيضا فرض تحديد كوطا للشباب والنساء في مواقع المسؤولية. جانب أخر للابتزاز يتمثل في حجم الدعم المقدم للنقابات الأكثر تمثيلية، نفس الشيء بالنسبة للمبالغ السخية المقدمة لجمعيات المجتمع المدني. إن ربط الدعم المالي العمومي، دون التنصيص على شفافية تدبيره بضرورة عقد مؤتمرات النقابات الأكثر تمثيلية هو بمثابة رشوة وشراء صمت القيادات النقابية على تمرير سياسات لا شعبية ضد الطبقة العاملة.

الحق في الإضراب بين التقنين والتكبيل

نظمت الجمعية المغربية لحقول الإنسان وشبكة تقاطع للحقوق الشغلية، ندوة رقمية حول حق الإضراب يوم الثلاثاء 31 يناير 2023 بمشاركة وتنشيط مجموعة من الخبراء والممارسين والمهتمين بالمجال ونظرا للأهمية البالغة لهذه الندوة ولقيمتها العلمية والعملية بالنسبة للطبقة العاملة المغربية بكل فئاتها، ارتأينا في جريدة النهج الديمقراطي ننشر أطوارها في هذا العدد تعميما للفائدة.

في ندوة "شبكة تقاطع" حول مشروع قانون الاضراب

تقديم الرفيق عبد الله فناتسا

منذ 30 أبريل الماضي 2022 تم توقيع اتفاق اجتماعي بين أطراف الحوار الاجتماعي بالمغرب والتي هي الحكومة وممثلي المشغلين وممثلي المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية. وهذا الاتفاق الاجتماعي الذي يضم مجموعة من البنود من ضمنها الالتزام بإخراج قانون الإضراب إلى حيز الوجود في أجل نهاية الدورة التشريعية الحالية وبالضبط في نهاية يناير 2023.

ومعوم أن آخر صيغة لمشروع قانون للإضراب تم وضعها في أكتوبر 2016 بمجلس النواب المغربي وهي الصيغة التي سنعتمدها اليوم من أجل تحليل مضمون هذا المشروع وأيضا من أجل أن نقارن مدى ملاءمته أو استجابته لمطالب الحركة النقابية والحقوقية بالمغرب ومدى توافقه أو ابتعاده عن المعايير الدولية وبالخصوص منظمة العمل الدولية وأيضا منظمة الأمم المتحدة وأخص بالذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين.

هذا اليوم هو آخر يوم كان ينتظر أن يصدر فيه هذا القانون والذي يصاف حركة اجتماعية في المغرب متنامية والتي تتميز بكونها تمارس فيها صيغ متعددة للإضراب بين ما يشكل رصيدا وتراثا للحركة النقابية بالمغرب وما هي إبداعات جديدة والتي قد يكون فيها اختلاف في التقييم لمدى ملاءمتها للمعايير المعمول بها وأيضا لمدى احترامها للمكاسب التي حققتها الطبقة العاملة فيما يخص ممارسة حق الإضراب، وأذكر بأن الإضرابات الأولى التي تم تنفيذها بالمغرب كانت في العشرينات من القرن الماضي ربما 1926 إضراب السككيين سيكون هو أول أضراب تبعته إضرابات أخرى في 1937-1936 وغيرها.

وليس المغرب لوحده من يعرف هذه الحركية الاجتماعية بل اليوم تعرف فرنسا حركة اجتماعية كبرى وإضرابا وطنيا ومسيرات ضخمة والتي تميزت بنضج كبير فيما يخص ممارسة حق الإضراب وأيضا في تعامل كافة الأطراف مع هذا الحق بحيث لم تسجل مشاكل كبرى. مرت صيغ كثيرة مختلف لمشروع قانون الإضراب عرفت تغييرات كثيرة وعرفت أيضا انتقادات كبيرة من طرف الحركة النقابية والحقوقية.

معنا لتنشيط هذه الندوة مجموعة من الخبراء والممارسين والعارفين بالمجال من ضمنهم: الأستاذ رشيد الفيلالي المكناسي أستاذ التعليم العالي وأستاذ سابق بجامعة محمد الخامس وعضو لجنة الخبراء بمنظمة العمل الدولية. كما سينش معنا هذا اللقاء الأستاذة والرفيقة رجاء كساب وهي مناضلة نقابية وعضوة المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وبرلمانية سابقة بمجلس المستشارين. أيضا الرفيق عبد الحميد أمين وهو مناضل نقابي بالاتحاد المغربي للشغل رئيس شرفي حاليا للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بعدما كان رئيسا فعيا لها وهو ناشط حقوقي ورئيس سابق للجمعية المغربية لحقوق الإنسان. أيضا من ضمن الذين سينشطون معنا هذه الندوة الأستاذ سعيد لاماني وهو رئيس سابق للجمعية المغربية لمفتشي الشغل ورئيس سابق أيضا لودادية مفتشي الشغل بالدار البيضاء إلا أنه لازال نشيطا كخبير في مجال قانون الشغل والعلاقات المهنية.

فمباشرة حتى لا أطيل ما هي مقاربة ممارسة حق الإضراب من زاوية المعايير الدولية؟ في الحقيقة بخصوص المعايير الدولية هناك منظمة العمل الدولية باعتبارها أقدم مؤسسة حاليا التي تنتج هذه المعايير المرتبطة بالشغل وهي متخصصة ولكن هناك أيضا معايير أخرى صادرة عن الأمم المتحدة كالإعلان العالمي والعهدين الدوليين الصادرين سنة 1966.

***الأستاذ رشيد الفلالي المكناسي**

سأحاول أن أقتسم مع المتتبعات والمتتبعين لهذه الندوة تجربة استمرت الآن لمدة 14 سنة في لجنة الخبراء التي تعنى بتطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية. وفي الحقيقة هي تجربة متميزة بالنسبة لهذا الموضوع لأن هناك تراكما كما تعرفون داخل هذه المنظمة، إلا أن المكتسبات التي تحققت منذ على الأقل إحداث لجنة الحرية النقابية سنة 1951 وصدور الاتفاقية 87 والاتفاقية 98، هذه المكتسبات المتعلقة بحق الإضراب بصفة خاصة، هناك اليوم مراجعة لها من طرف بعض الدول ومن طرف بعض أرباب العمل بالخصوص داخل منظمة العمل الدولية. لذا سأركز على بعض المفارقات التي قد تبدوا غريبة لمن لا يتداول معايير العمل الدولية في المفهوم القانوني لمعايير العمل الدولية وفقا لدستور منظمة العمل الدولية. المصدرين الوحيدين لهذه المعايير هي الاتفاقيات والتوصيات وبالتالي فالباقي كالإعلانات والتصريحات تعتبر توجيهات فقط ولا ترقى إلى مرتبة المعايير. النقطة الثانية هي إذا ارتكزنا على هذا المفهوم القانوني لمعايير العمل الدولية داخل منظمة العمل الدولية سنخلص إلى عدم وجود معايير دولية بخصوص الإضراب. بمعنى أن ليس هناك أي اتفاقية وليس هناك أي توصية تتطرق لحق الإضراب. لماذا؟ بدون شك لأن الأطراف الثلاثة تاريخا لم تتوافق حول معايير قابلة للصياغة في اتفاقية أو في توصية. مع ذلك بطبيعة الحال منذ نشأة المنظمة وصدور الاتفاقيتين 87 و98 طرح على هذه المنظمة عدم احترام هذا الحق من طرف بعض الدول، واضطرت اللجنة أن تتخذ موقفا اعتبرت فيه أن حق الإضراب هو جزء لا يتجزأ من حق التنظيم أي الممارسة النقابية ويدخل ضمن المادة 3 التي تعترف للمنظمات النقابية بحق اتخاذ برامج للعمل وخطط للعمل. إذن بالمعنى الضيق عن طريق التظلمات التي وصلت للجنة الخبراء تم الاعتراف بهذا الحق وعن طريق كذلك الشكايات التي تراكمت منذ 1951 اضطرت هذه اللجنة إلى اتخاذ توصيات وتوجيهات ومواقف بخصوص جوانب عديدة من ممارسة حق الإضراب وفي مرحلة تالية بما أنه عندما تصل هذه اللجنة إلى توصيات معينة تحيل الملف على لجنة الخبراء، بدورها لجنة الخبراء نظرت للعديد من هذه الجوانب. والآن لنا مصدرين رئيسيين يمكن اعتمادهما: المصدر الأول هو خلاصة لجميع التوصيات الصادرة عن لجنة الخبراء منذ نشأتها سنة 1951 وهو موجود بموقع المنظمة ويمكن للجميع أن يصل إليه وهذا le recueil موجود بالفرنسية والانجليزية والاسبانية به باب مخصص لحق الإضراب يتناول فيه أغلب الجوانب: من له إمكانية ممارسة هذا الحق؟ كيف يمكن تقليص هذه الممارسة؟ جميع الإجراءات هل تستحق الإخطار المسبق؟ هل الموظفين لهم الحق؟ جميع الأسئلة التي يمكن طرحها أي شخص سيجد الجواب عنها في التوصيات الصادرة منذ 1951 عن لجنة الحرية النقابية. بالإضافة إلى هذا المرجع الرئيسي هناك مصدر ثاني وهو الجرد العام أو l'étude d'ensemble سنة 2012 الذي تناولت فيه لجنة الخبراء جميع معايير العمل الأساسية وضمنها الحرية النقابية وضمن الحرية النقابية باب خاص بالإضراب. إذن إشعاع هذه المواقف الصادرة عن اللجنتين الرئيسيتين بالمنظمة كان له تأثير كبير على المحاكم الدولية سواء تعلق الأمر بمحاكم حقوق الإنسان أو بالمحاكم الوطنية التي وظفته وأصبحت هذه التوجيهات مصدرا اجتهادات قضائية وطنية وجهوية. مجموع هذه القرارات تشكل حاليا ما يسمى بالقانون الدولي للإضراب أو المعايير الدولية المطبقة على الإضراب خارج منظمة العمل الدولية. إذن ممارسة وإشعاع كلها تكتسي من مفهوم منظمة العمل الدولية صبغة أو صفة المعيار الدولي.

قلت بأن هناك صراع داخل المنظمة كما تعرفون أنه بعد العولمة وقع تراجع في وزن الحضور النقابي على الساحة الاقتصادية، التراجع المرتبط أيضا بانهيار المعسكر الاشتراكي، وفي هذه الظرفية منظمة أرباب العمل التي هي الطرف الثالث في تركيبة المنظمة تعيب على المنظمة كونها تعتبر أن حق الإضراب من معايير العمل الدولية والمبرر بسيط هو أن ليس هناك معايير دولية بمفهوم منظمة العمل الدولية وبالتالي يجب على لجنة الخبراء أن تُمسك عن البت في هذه المواضيع لأن هذه المواضيع من صلاحيات الدول وليس من صلاحية المنظمة. وبطبيعة الحال النقابات العمالية واجهت هذا الموقف بصرامة. كان هناك صراع كان ضحيته هي لجنة الخبراء، ولكن لجنة الخبراء تشبثت بموقفها التاريخي استنادا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى الميثاق وعلى الممارسات الدولية التي امتدت أكثر من 70 سنة. مازالت هذه المواقع متجمدة لحد الآن. وقع شبه اتفاق داخل لجنة المؤتمر بأن لا تختار المواضيع التي تمس حق الإضراب لمساءلة الدول بمناسبة المؤتمر الدولي ومازالت منظمة أرباب العمل تعيب على لجنة الخبراء استمرارها في موقفها التاريخي الذي يعتبر أن حق الإضراب جزء لا يتجزأ من الحرية النقابية وأن ممارسته تقاس بالتوجيهات والتوصيات التي مورست منذ 70 سنة. هذه المواقف مازالت قائمة لحد الآن.

إذن هذا هو ما جاء به القانون الدولي. فما هي الهفوات أو التساؤلات التي يمكن أن نطرحها بصفة عامة؟

الآن على صعيد التطبيق أو على صعيد القانون المقارن: نلاحظ على أنه على الأقل هناك ثلاث دول لم تصادق على الاتفاقية 87. وهنا أتكلم عن الدول الرئيسية وبالتالي فهذا الحق غير معترف به قانونيا في 3 دول رئيسية هي الولايات المتحد الأمريكية والصين والهند. إذن هذا مشكل نظرا لعدد الأجراء الذين يطرح عليهم هذا الأمر. الجانب الثاني هو أن العديد من الدول تعترف بهذا الحق وصادقت على الاتفاقية 87 ولكنها تضع قيودا على بعض الجوانب إما لاعتبارات سياسية تاريخية تعتبرها مما يسمى le bloc de constitutionalité كألمانيا مثلا لا تعترف بممارسة حق الإضراب بالنسبة للموظفين. وأغلب الدول تعترف بهذا الحق ولكن في الواقع تضع له قيودا عملية، كالاعتراف بهذا الحق فقط للنقابات الأكثر تمثيلية والنقابة الأكثر تمثيلية هي النقابة الرسمية في كثير من الدول، وبالتالي فرغم أن القانون يعترف بممارسة هذا الحق إلا أنه فعليا يطوق لأن النقابة الرسمية الأكثر تمثيلية هي التي تتحكم فيه وعن طريقها الحكومة هي التي تتحكم في ممارسته.

من الأسئلة الجوهرية التي يجب أن نطرحها على أنفسنا وأن تطرحها النقابات سواء كانت عمالية أو لأرباب العمل عند اختيار النظام القانوني لهذا الإضراب، هو طبيعة هذا الحق، هل هو حق نقابي بمعنى أن النقابات دون غيرها هي التي لها الحق في إعلان وتدبير الإضراب، وهذا موقف كثير من الدول الديمقراطية، منها ألمانيا ودول الشمال، ويرتبط بالمادة 3 من الاتفاقية 87، لأنه إذا ارتكزنا على المادة 3 فهي تعترف بهذا الحق ضمن الحرية النقابية وليس خارج الحرية النقابية. فحق الإضراب يكون حقا جماعيا وحقا نقابيا. على خلاف ذلك يمكن أن نعتبره حقا فرديا وجماعيا. يمكن للشخص أن يشارك في الإضراب أو لا يشارك، أن يمارسه ضمن النقابة أو لا. وبالتالي سنصل إلى الحالة التي نعيشها في المغرب: في بعض الحالات تتفق جميع النقابات على موقف ما وخارج النقابات تكون أطراف أخرى، جمعيات أو فرادى يتفقون على ممارسة الإضراب، وفي هذه الحالة ما هي ماهية الإضراب؟ لأن الغاية من الإضراب هو التفاوض، ليس هناك غرض آخر من الإضراب. الإضراب يكون للمطالبة بحقوق ويفضي حتميا إلى مفاوضة والمفاوضة تفضي موضوعيا إلى الاتفاقية الجماعية. إذن كيف يمكن أن نعترف بالاتفاقية الجماعية فقط للنقابة وأن نعترف لغيرها بحق الإضراب. وكيف يمكن أن نتأكد من المسؤولية في تدبير الإضراب إذا لم تكن هناك مؤسسات تمثيلية هي التي ترعى هذا الإضراب. وبالتالي تحملنا هذه التساؤلات إلى أسئلة أخرى تهم التمثيلية الحقيقية. الآن تعلمون أن مدونة الشغل حددت التمثيلية النقابية في 35 في المائة من منادب الأجراء في المقاولات و6 في المائة خارجها، وأن نسبة 35 في المائة لا تتوفر إلا نادرا والنقابات لا تتعاون لتحقيق هذه النسبة في حالة فقدان هذه النسبة في مقاولتهم، وبالتالي إذا لم تكن هناك نقابة أكثر تمثيلية من سيحظى بحق تنظيم الإضراب؟ وهل سيمكن أن نعترف به لجميع الأطراف؟ إذا لم نقيد حق الإضراب بالتزامات على أي أساس سينخرط المشغل أو ستنخرط الدولة في اتفاقيات لا يضمن الطرف الآخر تطبيقها؟

*** عرض الرفيق امين عبد الحميد**

فكرتني في المرحوم الزروري الذي كنا نسميه بطل المغرب بالمتابعات بالفصل 288 من القانون الجنائي لأنه توبع مرات عديدة بهذا الفصل.

أثمن مبادرة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وشبكة تقاطع لتنظيمهما لهذه الندوة حول هذا الموضوع المهم جدا بالنسبة للشغيلة وأشكرها لدعوتي للمشاركة فيها كمناضل نقابي منحاز بالضرورة للطبقة العاملة وأحيي بدوري الرفيقة رجاء كساب والأستاذ رشيد الفيلالي، والأستاذ سعيد لماني وعبد الله لفناتسة لمشاركتهم في هذه الندوة والرفيقة أمينة سبيل مقررة الندوة وكذلك الطاقم التقني وكل المتتبعين، حول موضوع جد هام ومصيري للطبقة العاملة. هذه الندوة جاءت في وقتها لإصرار الباترون والحكومة، على المناقشة والإقرار السريع للقانون التنظيمي للإضراب مع الخطوات الأولى في هذا المجال والتي انطلقت في 5 يناير الجاري مع الاتحاد المغربي للشغل وفي 6 يناير مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الموضوع الذي طرح علي هو : "مشروع قانون الإضراب تقنين أم تقييد وتكبيل؟"، ومن أجل وضوح أكبر سأحدد الموضوع بالصيغة التالية : "مشروع قانون الإضراب تقنين من أجل تكبيل حق الإضراب " وطبعا سينصب التحليل على القانون التنظيمي رقم 15/97 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق>>>

>>>الإضراب المعروض للمناقشة والمصادقة في البرلمان منذ اكتوبر 2016. لقد نصت الدساتير الستة الممنوحة منذ 1962 إلى 2011، على أن "حق الإضراب مضمون ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الإضراب"، ومع ذلك لم يتم إصدار هذا القانون التنظيمي رغم الإلحاح الدائم للباطرونات والحكومات المخزنية المتعاقبة الخادمة لمصالحها وبعض النقابات لإخراجه إلى الوجو. وقد طرحت الحكومة منذ 2001 عددا من المشاريع لقانون الإضراب ظلت كلها حبرا على ورق، نظرا لرفضها من طرف النقابات المناضلة والمدافعين عن مصالح الطبقة العاملة وعموم القوى التقدمية ببلادنا وقد بادرت نقابة الباطرونا: الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب بدورها في مطلع سنة 2016 إلى طرح مشروعها الخاص كوسيلة للضغط في هذا المجال، وهو المشروع الذي سحبته الباطرونا بعد طرح المشروع الحكومي الذي يتجاوب بشكل أفضل مع طموحات الرأسمالية المتوحشة، إننا اليوم في البرلمان أمام مشروع حكومي لقانون تنظيمي للإضراب تم طبخه بتعاون مع الباطرونا خارج نطاق الحوار الاجتماعي دون إشراك الحركة النقابية في بلورته، ومن المؤكد أن البرلمان الرجعي الحالي لن يتردد في المصادقة عليه لتكبيل حق الإضراب بموجب القانون تماما كما فعل في 2016 عندما صادق على نظام المعاشات المدنية لصندوق المغربي للتقاعد وهو القانون التخريبي لنظام المعاشات، رغم أن الإضراب كأسلوب كفاحي حاسم فرضته الطبقة العاملة بنضالاتها التاريخية دوليا ووطنيا ورغم أن حق الإضراب حق من حقوق الإنسان يضمنه العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصادق عليه من طرف المغرب ورغم أنه حق دستوري يضمنه الفصل 29 من الدستور المغربي الحالي ورغم الادعاء الرسمي بأن صيغة المشروع التنظيمي للإضراب، تضمن حق ممارسة الإضراب فإن الحقيقة الساطعة هي أن هذه الصيغة تعتبر أكثر عدوانية على حق ممارسة الإضراب بالمقارنة بجميع الصيغ التي طرحت منذ أزيد من 21 سنة وبالمقارنة حتى مع الصيغة التي أعدتها الباطرونا بنفسها. إنها تهدف بكل بساطة ووقاحة إلى تكبيل حق الإضراب والإجهاز عليه مع العلم أن الأجراء في بلادنا في ظل موازين القوى يلجؤون إلى الإضراب في غالب الأحيان فقط للتصدي لتعسفات الباطرونا ولانتهاك قوانين الشغل على علتها ومن أجل الحفاظ على مكتسباتهم وقليلا ما يلجؤون إليه لتحسين أوضاعهم.

إن أبرز سلبيات مشروع قانون الإضراب المطروح أمام البرلمان تتجسد في 14 نقطة أحصيتها من النقط السلبية وهناك سلبيات أخرى:

• التنزيل المشوه والمبتور للدستور الممنوح نفسه حيث تغيب الضمانات الفعلية لممارسة حق الإضراب وتمنح كل الضمانات للباطرونا لإفشالها الإضرابات قبل تنظيمها خوضها، في هذا المجال تجدر الإشارة إلى التعريف الضيق والمشوه للإضراب الذي جاء به المشروع وهذا التعريف كما يلي : "الإضراب هو كل توقف عن العمل يتم بصفة مدبرة ولمدة محددة من اجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح الاجتماعية و الاقتصادية المباشرة للأجراء المضربين" ويؤدي هذا التعريف إلى إقصاء العديد من أشكال الإضراب والعديد من فئات الشغيلة – غياب البحارة والتجار والمنجميين والبوابين والحرفيين والفلاحين الكادحين وغيرها من الفئات من التلاميذ والطلبة– من الحماية القانونية في ممارسة حق الإضراب رغم ما ورد في الدستور ورغم حقها في ممارسة العمل النقابي.

• تكريس العمل بالمقتضيات القانونية الحالية المناهضة للإضراب مثلا الفصل 288 من القانون الجنائي، الذي يقوض العمل النقابي بالمغرب، والفصل الخامس من ظهير 5 فبراير 1958 الذي يحرم حق الإضراب على الموظفين، مقتضيات ظهير 13 شتنبر 1938 المتعلق بتسخير الأجراء.

• منع العديد من الفئات أحيانا دون مبرر معقول من ممارسة حقها في الإضراب، إما لاعتبارات أمنية أو شبه أمنية وإما لاعتبار عملها في قطاعات حيوية وإما لضرورة الحفاظ على الحد الأدنى من النشاط في المقاولة أو القطاع.

• منع أشكال وأصناف من الإضراب، منها : الإضراب الغير محددة المدة، الإضراب بالتناوب، جميع الإضرابات الخارجة عن نطاق الدفاع عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية المباشرة للمضربين، ومن ضمنها الإضرابات الاحتجاجية والتضامنية ولأسباب معنوية، مثلا إضراب الدفاع عن الكرامة ولأسباب كذلك سياسية مع العلم أن مصطلح السياسة له حمولة فضفاضة تسمح بنعت أي إضراب مهم، بمصطلح "إضراب سياسي.

• اجبارية التفاوض حول الملف المطلبي وكذا اللجوء إلى مسطرة الوساطة والمصالحة قبل الدخول في ترتيبات الإعلان والتحضير للإضراب.

• إقرار مهلة للإخطار بالإضراب جد طويلة تتراوح في القطاع الخاص بين 15 يوم عموما و5 أيام في حالات نادرة بينما المدة المعتادة حاليا هي 48 ساعة وقد تقل عن ذلك.

• شرعنة الاقتطاع من أجور المضربين، على اعتبار أن الإضراب توقف مؤقت عن العمل دون اعتبار أن بعض الإضرابات تستمد مشروعيتها من الدفاع عن مقتضيات قوانين الشغل التي من المفروض أن تسهر الدولة على حمايتها وتطبيقها.

• احتفاظ المشروع بالتعريف الفضفاض ل"عرقة حرية العمل" وتأكيد لزجرها بالحفاظ على الفصل 288 من القانون الجنائي وما يتضمنه من عقوبات سجنية ومالية وغيرها، وذلك بمعاقبة المنظمة النقابية والمضربين "المتهمين بعرقلة حرية العمل".

• سماح المشروع للمشغل بتشغيل أجراء خارج المقاولة بدعوى توفير حد أدنى من الخدمات وهذا ما يمكن استغلاله من طرف المشغلين لإفشال الإضراب.

• منع ومعاقبة اعتصام الأجراء المضربين، الذي يصنف ك"احتلال لاماكن العمل" أثناء الإضراب.

• تخويل رئيس الحكومة صلاحية منع الإضراب أو وقفه لمدة محددة في حالات معينة وهو ما يسمح بعرقلة ممارسة حق الإضراب.

• وضع المشروع لمقتضيات معقدة ومضببة في مجال اتخاد قرار الإضراب، ولتعقيدات وغموض في تبليغ قرار الإضراب للمسؤولين والسلطات المعنية، مما يسهل إمكانية الطعن في مشروعية الإضراب.

• بالنسبة للعقوبات في حالة الإخلال بمقتضيات القانون التنظيمي للإضراب، رغم أن المشروع يحاول إظهار نوع من التوازن في التعامل بين المشغل والأجراء فإن الحقيقة الساطعة هي أن المنظمة النقابية والأجراء المضربين، هم المستهدفون الحقيقيون بالعقوبات ويمكن التدقيق أكثر في هذه المسألة أثناء المناقشة.

• تجدر الإشارة أيضا إلى أن ما ورد في المادة 78 من المشروع، بحيث يخول للسلطات العمومية المعنية اتخاد التدابير اللازمة للحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات أثناء سريان الإضراب.

كخلاصة يتضح من كل ما سبق أن الدولة وحكومتها والباطرونا لا تسعى نهائيا لا صدار قانون منظم للإضراب من أجل ممارسته وإنما من أجل تكبيل هذا الحق وعرقلة ممارسته والحد من فعاليته في حالة التمكن من اللجوء إليه. إن تمرير هذا المشروع سيشكل انتكاسة للشغيلة ومجموع القوى التقدمية ببلادنا وعموم الحركة العمالية. لذا، فإن الدفاع الصادق عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين يستوجب التأكيد على العمل الوحدوي مع مناداة كافة النقابات المناضلة للعمل الوحدوي.

*** عرض الرفيقة رجاء كساب**

بدوري أشكر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وشبكة تقاطع على تنظيم هذه الندوة، خصوصا في هذا الموضوع وراهنيته. أريد أن أذكر ببعض النقاط قبل الدخول في بعض التفاصيل وخاصة في تقديم الرفيق لفناتسة، تكلم عن الحوار الاجتماعي وعن اتفاق 30 أبريل 2022 والتزامات الأطراف الثلاثة، إنها فعلا يجب أن تجلس وتتوافق حول مشروع قانون الإضراب، الذي رغم صدور جميع الدساتير منذ 1962 إلى 2011 والتي نصت في فصولها 14 و29 في دستور 2011 تقريبا على نفس المضمون وركزت على صدور قانون تنظيمي للإضراب لكنه، لم تستطع أية حكومة إخراجه لأنه لم يكن هناك أي توافق حول هذا المشروع، إلى حين قدوم حكومة بن كيران، حيث كانت تحاول إرضاء المخزن وكذلك الباطرونا وهي أصلا جزء من الباطرونا وبالتالي تجاوزت كل الأعراف المتعامل بها آنذاك وتجاوزت أيضا توصيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بأدبيات وآليات الحوار الاجتماعي، وأحالت المشروع على البرلمان بناء على الفصل 86 الذي ينص على أن تخرج القوانين التنظيمية قبل نهاية ولاية حكومة بن كيران. أريد أن أؤكد أن اتفاق 30 أبريل جاء بمضمون أن الأطراف، الحكومة والباطرونا والنقابات يجب أن تتوافق حول هذا المشروع، وتم استدعاؤنا ككونفدرالية للديمقراطية للشغل يوم 6 يناير أؤكد أننا في ال ك.د.ش أكدنا على أن اتفاق 30 أبريل جزء لا يتجزأ وبالتالي لا يمكننا سوى أن نسجل التفاف الحكومة على الالتزامات التي كانت هي من وضعتها وصاغتها في اتفاق 30 أبريل، وسجلت أيضا في الميثاق الذي التزمت كل الأطراف من خلاله بتنفيذ التزاماتها. للأسف الشديد نلاحظ أن الرفع أو تحسين القدرة الشرائية لم يتم التعامل مع هذا المطلب بشكل جدي، وتم الالتفاف عليه وتم تجاوز الفترة التي يجب الحسم فيه، وقد راسلنا رئيس الحكومة قبل الدعوة لمناقشة مشروع القانون المنظم للإضراب وطالبنا جلسة لتقييم اتفاق 30 أبريل 2022، قبل أن نتكلم عن أي مشروع وأي نقاش حول القانون المنظم للإضراب، حتى بعد الاتصال بنا واستقبالنا في الجلسة الأخيرة من الطرف الحكومي لمناقشة هذا المشروع، أكدنا على أن لا مناقشة ولا نقاش حول القانون المنظم للإضراب ولا التقاعد ولا قانون النقابة ولا قانون الشغل ولا أي قانون كان، إلا إذا التزمت الحكومة بتنفيذ ما التزمت به، وطبعا حسب الجدول الزمني المسطر في الاتفاق هي الآن يجب أن ترفع من القدرة الشرائية وبعد ذلك نجلس ونتوافق حول أشياء أخرى، وبالتالي هذا هو موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في موضوع مخرجات اتفاق 30 أبريل، ونتمنى أن تتعقل الحكومة وأن لا تذهب إلى الاتجاه الذي ذهبت إليه حكومة بن كيران وتفرض الأمر الواقع، علما أن الخطاب الملكي في افتتاح آخر دورة في الولاية التشريعية لحكومة بن كيران جاء فيه : "إن مشروع قانون الإضراب يجب أن يكون موضوع المشاورات والنقاش العام وتوافق جميع الفاعلين. هذا خطاب الملك، لكن بن كيران جاء بأيام من بعده ووضع المشروع في البرلمان وبرمج في لجنة القطاعات الإنتاجية في شتنبر 2020. والحركة النقابية المتمثلة أساسا في الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، احتجت لدى وزير الشغل آنذاك، وهذا الأخير اضطر لطلب تأجيل المناقشة بخصوصه داخل لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب وبقي إلى يومنا هذا. فعلا هناك مشروع آخر كما صرح الرفيق عبد الله، حيث طالبنا ونطالب بسحب المشروع القديم من البرلمان حتى نتوافق على مشروع آنذاك يمكن أن يوضع في المؤسسة التشريعية ونحن ككونفدرالية راسلنا الاتحاد الدولي للنقابات بهذا الخصوص، الذي راسل بدوره الحكومة وطالبها بسحب المشروع، ولكن الحكومة ترفض الآن سحب المشروع بتبريرات واهية، لم يكن هناك أي مشروع جديد بل مشروع 15/97 هو المعتمد الآن الذي وضع منذ 2016 في البرلمان. وكما قال الرفيق لفناتسة في التقديم مارس المغاربة الإضراب منذ الحماية بدون نصوص قانونية وأول قانون للحق النقابي كان في دجنبر 1936 والحركة النقابية عندها تاريخ طويل وعريض في الممارسة النقابية وفي ممارسة حق الإضراب سواء في المقاولات أو في القطاع العام إلى أن جاء دستور 1962 الذي كرس حق الإضراب، وهناك إضرابات عامة أشهرها إضراب يونيو 1981 ودجنبر 1990 والتي أدت إلى ما أدت إليه، ولا زلنا نعيش تبعاتها وكذلك إضراب 1979 مع تأسيس الكدش (تذكير من الرفيق عبد الله) له صبغة حقوقية وسياسية لما تزامن مع يوم الأرض للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تاريخيا مارسنا الإضرابات وحافظنا على الممتلكات وليس هناك ضرورة لمثل هكذا مواد ومضامين بمشروع القانون المنظم للإضراب، هناك خمسة مشاريع قبل هذا المشروع ولم تستطع الحكومات تمريرها رغم ضغط الباطرونا لأن هناك حركة نقابية التي كانت قوية تصدت لكل تلك المشاريع، هناك مواد قانونية مثل الفصل 288 الذي يجرم العمل النقابي ويحاكم به العمال ويزج بخيرتهم في السجن ويفقدون مناصب شغلهم ويشردون، وهناك مجموعة من الفصول قديمة منذ 1958 تستعمل لقمع الحريات النقابية ولتجريم الحق في ممارسة الإضراب، كقانون السخرة وغيرها، لا اختلف مع الرفيق أمين في تحليله لمضامين المشروع في الجوهر عموما، فقط الاختلاف في تراتبية النقط باعتباري مستشارة سابقة بمجلس المستشارين نشتغل مادة مادة، يمكن أن أركز على بعض النقط التي لم يركز عليها الرفيق أمين، بحيث هناك بعض المشغلين الذين يلجؤون إلى بعض الممارسات لتقييد أو منع الأجراء من ممارسة الإضراب، من إغلاق المؤسسات وتسخير الميلشيات، وتدخل السلطات في بعض الأحيان والمتابعات بالفصل 288 من القانون الجنائي وطرد العمال، ويجب التأكيد بأن معظم الإضرابات التي خيضت وتخاض في القطاع الخاص هي فقط لانتزاع حقوق الشغل الأساسية في العمل، لأسباب مثل العمل اللائق أو تأدية الأجور... فكيف سيتعامل هذا المشروع إذا لم تحترم الحقوق الأساسية، كعدم تأدية الأجور مستقبلا.

في المدة الزمنية 15 يوما لوضع الملفات المطلبية ومدة إخبار مفتشية الشغل والسلطات ووو ممارسات تعجيزية أمام عمال بسطاء يتعامل معهم كأنهم شبكات إجرامية، حتى أن بعض مضامين المشروع هي فضفاضة، بحيث من سيحدد "مصالح المقاولة" و"مصالح البلاد" وأيضا يتم اللجوء إلى الإضراب عند فشل المفاوضات؟ من يحدد "فشل المفاوضات"، ومن يحدد مدة فشل المفاوضات؟ خصوصا عندما يتماطل المشغل في الوقت؟ وهناك تهميش لدور مفتش الشغل ويتم اللجوء إلى المفوض القضائي ثم القضاء ويتم استصدار أمر قضائي. استعجالي في تهميش واضح وممنهج لدور مفتش الشغل.

أريد أن أؤكد على أن الدولة تتخوف من النقابات والمشروع له صبغة اجتماعية، ودستور 2011 أكد على أن كل المشاريع التي تكتسي صبغة اجتماعية تحال بالأولوية على مجلس المستشارين، والحال أنها تحال على مجلس النواب مباشرة، على خلفية استحضارهم لما حدث في قانون إصلاح أنظمة التقاعد وبالتالي يتحايلون، وأحالوا المشروع على لجنة القطاعات الإنتاجية دون المرور بمجلس المستشارين وكذلك حسب زعمهم أن القانون التنظيمي تراتبيا فوق القانون العادي ولذلك وجب أولوية إحالته على مكتب مجلس النواب بعد عشرة أيام يحال على اللجنة المختصة، خلافا لما جاء به الدستور حول إحالة القوانين الاجتماعية بالأسبقية على مجلس المستشارين دون ذكر نوعية القوانين.

خلاصة: هذا المشروع تمت بلورته بعيدا عن الحركة النقابية، حين نتكلم عن مفهوم الإضراب ونتكلم عن المصالح المباشرة للمضربين ماذا يقصد ب "المصالح المباشرة للمضربين"؟ ويقولون يمنع الإضراب السياسي علما أن كل القرارات التي تتخذها الحكومة قرارات سياسية ولها تبعات اقتصادية لذلك فهذه مفاهيم فضفاضة، وتسترجع روح قانون "كل ما من شأنه" وتعتبر سيف ديموقليس على رؤوس النقابات والأجراء يستغلها المشغل والحكومة. نقطة أخرى خاصة ب"احتلال أماكن العمل" وهي كلمة فضفاضة بحيث أنه هناك إضرابات تخاض في أماكن العمل دون أدائه، وكذلك "أعمال يقوم بها المضربون قد تعرقل حرية العمل" مصطلحات فضفاضة لا توافق مفهوم القانون التنظيمي الذي لا يعطي تفاصيل. بالعكس قانون إطار هذا المشروع

يعطي إمكانيات للمشغل ليؤول كما يريد ويستعين بالقضاء، في مسألة الاقتطاع من أجور المضربين، هناك أحكام قضائية ضد هذه القرارات ورغم ذلك لم تحترم منذ حكومة بن كيران.

*** عرض ذ سعيد لماني**

أريد أن أبدا أولا ببعض التساؤلات: هل استلهم فعلا مشروع القانون التنظيمي ممارسة الإضراب كحق دستوري؟ وهو الحق الذي نصت عليه كل الدساتير المغربية، هل أخد المشروع بعين الاعتبار ما تضمنته مدونة الشغل في تنظيم علاقات الشغل الجماعية، خاصة مسطرة التحكيم في منازعات الشغل الجماعية والمفاوضة الجماعية واتفاقية الشغل الجماعية؟ هل في مواد هذا القانون المنظم للإضراب ما يمكن اعتباره تقنينا أم تقييدا لممارسة حق الإضراب؟، هل أخذ هذا المشروع التنظيمي للإضراب بعين الاعتبار في مواده وقائع ممارسة حق الإضراب طوال 60 سنة بهدف الرقي بها ورسملة التراكمات والمكتسبات الإيجابية لممارسة حق الإضراب؟ هل أعطى مشروع قانون الإضراب حلولا فعلية وأجوبة للإشكالات القانونية والتعقيدات الواقعية المرتبطة بممارسة حق الإضراب، بشكل فعلي وإيجابي لعلاقات الشغل؟ هل تضمن آليات استباق قبل الوصول إلى الإضراب؟

هذه التساؤلات التي اعتبرها نوعا ما مشروعة، تدفعني لطرح تساؤل للأسف لا يهتم به الحقوقيون والنقابيون والمهتمون بتقنين ممارسة حق الإضراب، أنا لست ضد تقنين الإضراب بما يضمنه من الواجبات للطرفين، والسؤال المطروح هل مشروع قانون الإضراب أتى بأجوبة للتساؤلات التي تطرح في المجال الحقوقي والعمالي بصفة عامة أم تاه بعيدا؟ أتوجه بتساؤلاتي إلى القائمين على إعداد مشروع قانون الإضراب حيث لا يفهمون خصوصيات وتعقيدات القطاع الخاص: هناك معطيين أساسيين، الأول هو واقع حضور مفتش الشغل في الإضراب، الذي هو حضور مطلق وليس نسبي، حينما يمارس أي إضراب فمفتش الشغل متواجد قبل وبعد ممارسة الإضراب، جميع الأطراف تتصل بمفتش الشغل سواء السلطة أو المشغل أو النقابة، على مستوى الواقع مفتش الشغل متواجد باستمرار في أي نزاع جماعي سواء نجم عنه إضراب أم لا، حيث أن مدونة الشغل نصت على تدخل مفتش الشغل في مسطرة المصالحة والتحكيم، حتى في حالة عدم وجود نقابة في المقاولة منذ 60 سنة، إذا كيف غيب دور مفتش الشغل كليا في مشروع القانون المنظم للإضراب؟ حيث نص المشروع "يمكن للطرفين – النقابة والمشغل – أن يطلبا الوسيط، والحال أن هناك وسيط بقوة القانون وهو مفتش الشغل؟ وجاء في المشروع، المفوض القضائي، وضابط الشرطة القضائية، وقاضي المستعجلات، والوسيط ولا ذكر لاسم مفتش الشغل؟ وأصلا نزاعات الشغل الجماعية هي من اختصاصات مفتش الشغل هو الذي يتدخل فيها ويحلها في إطار مسطرة الصلح التمهيدي وفي اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة الذي يعتبر مقررا لها وأيضا في إطار اللجنة الوطنية التي يحضرها وزير الشغل أو من يمثله، وأستغرب كيف أقصى المشرع دور مفتش الشغل في المشروع، بحيث أن الإحصائيات التي تنجزها مفتشية الشغل حول الإضرابات المتفادات والإضرابات الناشبة، تفيد بأن الإضرابات المتفادات أكثر من الإضرابات النافدة، وهذا يبين دور مفتش الشغل في حل النزاعات بتعاون طبعا مع طرفي النزاع، المشغل والنقابة. إذا أظن أن هناك عقليات يجب أن تتغير.

نقطة أخرى تتعلق بالتصويت على قرار الإضراب، جاء في المشروع أنه يجب أن يصوت ثلثي الأجراء، ببطاقاتهم وأسمائهم وبالتصويت السري للإعلان عن الإضراب. تجاوزا يمكن للنقابات أن تستوفي تلك الشروط نظرا لامتلاكها مقرات ووجود أطر الخ. ولكن الإشكال يبقى مطروحا بالنسبة للقطاع الغير مهيكل، بحيث أن هناك 80 في المئة من الأجراء في المغرب غير منقبين وهنا يطرح المشكل، كيف لهؤلاء الأجراء أن يجتمعوا وأن يعلنون عن الإضراب ويحرروا المحاضر وهم لا يتوفرون على المقرات (في شركة مثلا تضم 1000 عامل أن يجتمع 700 عامل للتصويت)؟ كيف لم يفكر المشرع في مصير هؤلاء الأجراء غير المنقبين؟ إذا المشرع أقصى 80 في المئة من الأجراء المغاربة من حقهم في ممارسة حق الإضراب وجعله أمرا مستحيلا بالنسبة لهم، وجعل العلاقة مبتورة ما بين المشروع ومدونة الشغل.

إضافة إلى أنه حصر شروط ممارسة الإضراب في الملف المطلبي وهذا خطأ كبير، متجاهلا أن الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى الإضراب في غالب الأحيان هي: عدم تأدية الأجور، طرد الكاتب العام أو المكتب النقابي برمته، عدم احترام مقتضيات مدونة الشغل، أما الملف المطلبي فهو في المرتبة الرابعة، وكذلك هناك أسباب أخرى مثلا شروط الصحة والسلامة عندما يكون خطر وشيك يهدد العمال ولم يتفاعل أو لم يتدخل المشغل لحل المشكل هل يستدعي هذا أن يخطروا المشغل في أجل 8 أيام والخطر يداهمهم؟ المشروع ركز على الملف المطلبي وتجاهل المسائل الأساسية، كالمس بسلامة الأجراء، تشغيل الأطفال...،

إذا في رأيي هذا المشروع متخلف جدا وجاهل جدا بأبجديات القطاع الخاص وعلاقات الشغل الجماعية، بحيث يتم تجاهل دور مفتش الشغل الذي أفردت له مدونة الشغل مواد عديدة في حل نزاعات الشغل الفردية ويتدخل في 50 في المئة من نزاعات الشغل الجماعية وله دور في مراقبة اتفاقيات الشغل الجماعية ورغم ذلك لم يتم التنصيص حتى على اسم مفتش الشغل وتم إلغائه نهائيا في هذا المشروع.

المحور الثاني

*** استطراد الرفيق عبد الله لفناتسة**

شكرا لجميع المتدخلين، عرفت أهمية الموضوع بالنسبة لكم والحرقة التي يتكلم بها كل منكم نظرا لأهمية الموضوع الذي سيقيد نشاطا أساسيا لمدة طويلة بالنسبة للشغيلة وبالنسبة لكل المغاربة. عندي مجموعة من التفاعلات والملاحظات سأقولها بشكل جزافي، وسأترك لكم أن تتفاعلون معها في ما بعد، عندي بعض الأسئلة موجهة مباشرة للأستاذ رشيد المكناسي: قيل لنا بأن هذا المشروع صودق عليه من طرف منظمة العمل الدولية، بينما تم تسجيل أن المشروع يتناقض في جوانب منه مع اجتهادات منظمة العمل الدولية وسأعطيكم بعض الأمثلة: مفهوم الحد الأدنى في الخدمات الأساسية لأنها ستطرح إشكالا وأنا قرأت الإحاطة التي تكلم عنها الأستاذ الفيلالي، تم تمطيطها وتوسيعها لدرجة أنه لم تعد هناك خدمة في القطاعات مستثناة بحيث يتكلمون عن ثلاثة مفاهيم في المشروع، وسموها، المرافق الحيوية، الخدمات الأساسية ومن بعد نجد كل ما يهم الصالح العام وتزويد السوق والنقل إلى غير ذلك، ونجد فيها كل القطاعات والخدمات، ويمكن للأستاذ الفيلالي ولبقية الأساتذة الكرام أن يتفاعلوا، وسأقرأ بشكل سريع ما ورد في المشروع: "المؤسسة الصحية – علما أنها ليست بكاملها خدمة أساسية والخدمة الأساسية هي الخدمة التي يكون فيها التوقف الجزئي أو الكلي يشكل خطرا على الصحة أو السلامة أو الحياة بينما، النظافة، ومصالح أخرى داخل المؤسسة نفسها ليست أساسية –، المحكمة، الأرصاد الجوية، والنقل، ... وبالتالي لم يبق هناك أي قطاع مستثنى، وفي الاجتهاد القضائي داخل لجنة الحريات النقابية أو لجنة الخبراء، النقل ليس دائما أساسي أو حيوي، يمكن للنقل أن يكون أساسيا مثلا، حين يتعلق بمادة حيوية مثل الماء أو الأغدية إلى بعض الجزر...، والنقل بشكل عام ليس خدمة أساسية أو مرفق حيوي.

وأضيف مسألة أخرى في المشروع لم تتطرقوا إليها، وهي الفئات التي يمنع عليها ممارسة حق الإضراب وهي معروفة وهناك اجتهاد وبالتالي ليس للقانون أن يحددها، من المفروض أن يكون توافق بين الأطراف في كل مصلحة وفي كل مؤسسة بين النقابة والمشغل وبحضور مفتش الشغل أو من يقوم مقامه، أن تحدد في كل مؤسسة ما هي الفئة التي يمكن أن يفرض عليها الحد الأدنى من الخدمات، وبالرجوع إلى المشروع نجد أنه حددت فيه لائحة بما فيه فئات موظفي وزارة الداخلية والحال أن وزارة الداخلية تشمل أيضا الجماعات والمجالس الترابية والشؤون القروية، وهناك فئة أدرجت بدورها تستدعي التساؤل، القيمون الدينيون، بالإضافة إلى ما أورده الرفيق أمين والرفيقة رجاء أن الحكومة لها الحق أن توقف الإضراب، ففي الاجتهاد الدولي حتى إن كان هناك منع ليس للسلطة الإدارية أن تمنع بل لجهة مستقلة وغالبا ما يكون القضاء الذي له اجتهاد في القضاء الدولي من خلال تراكم الاجتهادات منذ بداية الخمسينات، بينما في المغرب يمكن للسلطات العمومية أن تتدخل بدعوى –كما تسوقه في حال تنظيم مسيرة– أن هناك "خطر على الأمن العام" وجاء في المشروع مسوغ آخر هو "لحفظ الأمن العام"، – إذا من له الحق في تأويل ما هو النظام العام؟ – وحماية الأشخاص والممتلكات والأموال والحيلولة دون احتلال المباني والأماكن العامة إلى غير ذلك... هذه فعلا هي أسوا صيغة مقارنة بجميع المشاريع التي سبقت، يمكنكم أن تتفاعلوا مع هذه الملاحظات. وتفاعلا مع الأستاذ الفيلالي، فعلا هناك تأويل للمادة 3 من الاتفاقية الدولية رقم 87 عندما تتحدث عن عرقلة الأنشطة أو الحرية النقابية، هناك من يدخل الإضراب ضمن الأنشطة النقابية التي تحميها الاتفاقية الدولية رغم أنه غير منصوص عليها، المغرب لم يصادق على الاتفاقية رقم 87 أيضا وهو الوحيد في المنطقة بكاملها رغم أنه التزم بذلك منذ 1996 ويوقع في الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية غير أنه للأسف في الحوارين الاجتماعيين الأخيرين لم تدرج هذه النقطة، لماذا لأن الدستور– وليس فقط مشروع القانون الذي سيقنن الإضراب – قانون الإضراب موجود في الدستور لكن للأسف لم يتحدث أحد عن الدستور لأن من خلاله يتبين أن المغرب لن يصادق على الاتفاقية رقم 87، لماذا ؟ يمكن هناك نقاش حول الفصل 8 الذي يحدد أن النقابة حصرا فقط على الأجراء بينما أن النقابة ليست حصرا على الأجراء ولكن عندما نأتي إلى الفصل 111 الذي يمنع صراحة القضاة –على الأقل كانوا ممنوعين في قوانين أقل تراتبية من الدستور الذي هو أسمى قانون – من هنا لن يصادق المغرب عن الاتفاقية رقم 87 إلا، منطقيا، إذا عدل الدستور. أقول للأستاذ الفيلالي، هل إعلان 1998 حول المبادئ والحقوق الأساسية لا يجعل المغرب ملزما بالاتفاقية رقم 87 حتى لو لم يصادق عليها، وبالتالي إذا قبلنا بالتأويل العام للأنشطة النقابية بأنها تضم أيضا حق الإضراب، ألا يكون المغرب ملزما بحماية هذا الحق؟

بالنسبة لباقي المداخلات: أولا – في مدونة الشغل في المادة 396 تحدد ما هي صلاحيات النقابة، والنقابة بالإضافة إلى كونها تدافع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، تدافع أيضا عن المصالح المعنوية – التي تم إلغاؤها الآن في هذا المشروع – بما فيها حرية التعبير والديمقراطية والكرامة، ثانيا – أعطى من صلاحية النقابة أنها تساهم في بلورة السياسة الاقتصادية للدولة، وبالتالي ألا يصبح من حق النقابات خوض الإضراب دفاعا عن تلك الصلاحية التي هي بلورة السياسة العمومية، القضاء على البطالة وارتفاع الأسعار إلى غير ذلك؟ أترككم تتفاعلوا مع هذه الملاحظات بعضها أخدتها من التفاعل مع مساهماتكم وبعضها من الأسئلة المكتوبة الواردة علي من المتتبعين والمتتبعات.

تفاعل الأستاذ رشيد المكناسي

شكرا الرفيق عبد الله، في مداخلتك الكثير من المعلومات التي أتفاعل معها إيجابيا والتي هي صحيحة، بخصوص الإضراب في المصالح الأساسية، بالنسبة للمعايير المعتمدة في المصالح الأساسية هي أن التوقف فيها يمكن أن يعرض صحة وسلامة وحياة المواطنين للخطر وبالتالي فإننا نتكلم على المصالح وليس المؤسسات، والمثال الذي أعطيته صحيح مثلا في المستشفى، الزيارات والمواعيد والإدارة والمطعم ...حتى لو توقف العمل فيه فإنه لا يعرض حياة المواطنين للخطر ولكن على خلاف ذلك مصلحة المستعجلات تدخل ضمن المصالح الحساسة وحتى إن طبقنا هذا المعيار على مصلحة محددة ماذا يعني ذلك؟، يعني أن كل مصلحة إذا كان بالإمكان أن تؤدي خدمة دنيا يجب أن يحصل تفاوض على ذلك، على العموم هناك معايير عملية متعارف عليها في هذا السياق . بخصوص حق الإضراب، ماذا تقول المعايير؟ في المبدأ حق الإضراب معترف به لجميع العمال، ما عدا 3 فئات هي: الشرطة والجيش والموظفون الذين يمارسون السلطة باسم الدولة، ولا يعني ذلك الوظيفة العمومية، الأستاذ والطبيب لا يمارسان السلطة باسم الدولة والقائم الديني لا يمارس السلطة وبالتالي بهذا المفهوم، يمكن إدخال بعض أطر وزارة الداخلية وليس وزارة الداخلية بكليتها، إذا هناك معايير ثابتة. بخصوص سؤال، هل بإمكان الدولة أن تتدخل لمنع ممارسة الإضراب؟ في هذه الحدود ليس إلا أو عندما تكون هناك أزمة وطنية حادة، والأزمة الوطنية الحادة لها معايير لا يمكن أن تدوم وداخل تلك الأزمة يمارس الإضراب وفق الشروط العامة.

الغرض من المقاربة القانونية يجب أن تدفع نحو الاعتراف بالحق وأن تعطي التفاسير المواتية له. أنا أعتقد أن الدستور الجديد ولو أنه يمنع الإضراب على القضاة، يجب أن نوازن بين فصل المنع والفصل الموالي له. الفصل الموالي يقول: للقضاة الحق في إحداث جمعيات مهنية للدفاع عن مصالحهم، وهذا هو بالضبط تعريف النقابة، من جهة تمنعهم ومن جهة أخرى تعترف لهم، وكيف نوازي بين الموقفين، نوازي بينها ب: حرصا على استقلال القضاة، لهم الحق في الممارسة النقابية على أن لا ينضموا إلى نقابات مهنية أخرى، وهذا موقف أظن يمكن أن نتقبله وندافع عليه، لأنه عملي وليس قانوني. بالنسبة لمفتشي الشغل، نظرا لحساسية مهامهم، يصعب عليهم أن ينتموا إلى نقابة ويتدخلوا في إضراب يخوضه القضاة باسم نقابة أخرى، لأن تجلي الحياد والتجرد المطلوب في ممارسة مهام مفتشي الشغل، يجب أن يكون كذلك في السلوك ليس من الناحية القانونية ولكن من الناحية العملية. هذا يقودني إلى موضوع ولو لم يثره الرفيق عبد الله فيه نقطة اختلاف مع الاستاذ اليمني في ما يخص دور مفتش الشغل واتحدث من منطلق المعايير الدولية، الاتفاقية رقم 81 التي أشرت إليها والاتفاقية الفلاحية (الرفيق عبد الله)، تقول نصا أن مهام مفتشية الشغل هي ثلاثة وهي: مراقبة تطبيق القانون، وضع تقرير سنوي، والنقطة الثالثة لا أتذكرها، وتضيف الاتفاقية، " عندما تسند إلى مفتش الشغل مهام إضافية، يجب ألا تمس بسلطته وبحياده"، وتوضح التوصية هذه النقطة بما يلي " لا يجوز تكليف مفتش الشغل بمهام في نزاعات الشغل" وهذا خالفته مدونة الشغل والموقف الذي يدافع عليه الأستاذ اليمني انطلاقا من المدونة هو صحيح لأن المدونة أعطته دورا واسعا، و"غيب دوره تماما في تفتيش الشغل لأن جل وقته يمضي في نزاعات الشغل"، إذا من الصعب عليه أن يوازي ما بين هذا الواقع ومشروع مدونة الشغل، والشيء الذي أتت به مدونة الشغل غير صحيح وليس دوره التدخل في نزاعات الشغل، إنه دور الوزارة أن تشكل هيئة لفض نزاعات الشغل، وليس دور مفتش الشغل"، اليوم يجسد دور دركي في مراقبة هل هناك تطبيق لقانون الشغل أم لا وغدا يتدخل (بالترغيب) لدى المشغل لفض نزاع الشغل"، وهكذا يوضع في وضع لا يطاق وغير مطابق لمعايير العمل الدولية . كذلك في ما يخص "تكبيل الحق"، أتفهم موقف صديقي أمين عبد الحميد وهو ينطلق من خلفية الدفاع عن الأجراء، لكن، ليس حق الإضراب فقط بل "ليس هناك حق مطلق"،

الحق يتوقف عندما يقع التعسف في استعماله، وهنا نصل إلى مصلحة المقاولة ومصلحة الأجير، "في الوقت الذي تكون فيه مقاولة تستعمل مثلا مواد ما قابلة للإتلاف، اشتغل فيها العمال لمدة معينة وتطلب الأمر تجميعها في مدة 24 ساعة، وخلال تلك 24 ساعة تقرر خوض إضراب" هل يستوعب حق الإضراب؟

تتمة

<<<

إذا هذه هي الموازنة التي يجب أن تكون ما بين مصلحة المقاول في استدامة المقاولة وحق الأجراء في الإضراب"، وحتى المعايير الدولية، ذهبت في هذا المنحى، وبالرجوع إلى المعايير الدولية لكي أجيب بكيفية جازمة، للذي يفهم القليل في القانون الدولي وفي منظمة العمل الدولية، لا يمكن له أن يقول أن منظمة العمل الدولي صادقت على نص مشروع القانون المنظم للإضراب، حيث لا تدخل في صلاحياتها المصادقة على القوانين وهذا مشروع وليس حتى بقانون، عندما يكون مشروع ما عند أية دولة وتريد أخد رأي منظمة العمل الدولي، تطلب خبرة وهذه الخبرة لا تقوم بها غالبا مصالح المنظمة بل يقوم بها خبراء "مثل عبد ربه" ويكون رأي خبير دولي طلبته المنظمة ولكن لا يلزمها كمنظمة. إذا القول بأن المنظمة صادق على هذا المشروع، مجرد افتراء لا أساس له من الصحة.

استطراد الرفيق عبد الله: كان بودي أن تستمر، ربما الوقت لا يسعفنا في ما يخص الاتفاقية 87 وإعلان سنة 1998 هل تصبح اتفاقية ملزمة؟، وبالتالي هل الدولة ملزمة بتكييف قوانينها بما فيها الدستور، لأنك تفضلت بقراءة للفصل 111 ولكن هناك أيضا الفصل 8 الذي يقزم كثيرا الحق النقابي، جعله يدافع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية واستثنى ما هو حقوق معنوية وجعله محصورا في الأجراء، والرفيق أمين عدد مجموعة من الفئات تدخل في صنف الشغيلة ولكنهم ليسوا أجراء، وعندما تمدنا المندوبية السامية للتخطيط بعدد الشغيلة في المغرب، تفصح عن رقم 10 ملايين و700 أو 800 ألف، بما فيهم الفلاحين الصغار، وسائقي الطاكسيات والفراشة والتجار إلى غير ذلك، بينما الحق النقابي محصور في الدستور على الأجراء، وعندما نأتي إلى الحق في الإضراب، يطرح هناك إشكال، نجد أن فئة من الأجراء كبيرة جدا، سيصبحون محرومون، بودنا أن نقارب الموضوع على الأقل من خلال الاتفاقية 87 وإعلان 98 .

*** إجابة الاستاذ الفيلالي:**

لكي اتفق مع الاستاذ اليمني في ما يخص الجهل بالمفاهيم والجهل بالمصطلحات، محرري الدستور المغربي جاهلين بالمفاهيم في هذا المجال: حينما نتكلم عن- الأجراء- مفهوم غلط، كان عليهم أن يستعملوا مصطلح - العمال - وهم استعملوا مصطلح "الاجراء وهذا مفهوم غلط "، ليس المراد منه حصره في - الأجراء - والدليل على ذلك ظهير 1957 لازال يطبق، وجاء فيه "جميع العمال وليس الأجراء".

إن العمل الجماعي يمارس في إطار الجمعيات أو في إطار النقابات وهو المفهوم المرتبط بمعايير منظمة العمل الدولية، لأن المفهوم في معايير العمل الدولية ليس كالمفهوم في الفرنسية syndicale liberté / الحرية النقابية، association of freedom، أي حق التنظيم كلما كان هناك تآلف أو ائتلاف للعمال يعتبر نقابة وليس الخضوع لقانون يسميها نقابة في حد ذاتها، هذا جانب .

الآن الخضوع للمراقبة في لجنة الخبراء، يتم فقط على أساس الاتفاقيات التي صدقت عليها الدول، في الوصف يجب أن يصدق المغرب على الاتفاقية رقم 87 لكي يكون مراقبا من لدن لجنة الخبراء وإذا لم يصدق عليها ليس لهم أساس لمراقبة تطبيق هذه الاتفاقية إلا بطريقة ملتوية لها علاقة بالمفاوضة الجماعية والحرية النقابية لأنها توجد في الاتفاقية رقم 98 . ولكن بخصوص الإضراب، فهو محصور في المادة 3 من الاتفاقية 87 لا يكون خاضعا للمراقبة. بالنسبة لي النقطة الأخطر من هذا حتى لو صدقنا على الاتفاقية 87 لتحصل هذه المراقبة هل المشرع المغربي مقيد بالقانون الدولي أم لا ؟ في تراتبية مصادر القانون إن وقفنا على نص الدستور، ماذا يقول الدستور المغربي في ديباجته؟ "إن المملكة المغربية تؤكد وتلزم بما يلي، جعل الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب في نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الراسخة تسمو فوق غيرها" - بمعنى أن تلائم القوانين الدولية طبقا للدستور وطبقا للتشريعات الوطنية والهوية الوطنية " بمعنى آخر أن القانون يسمو على الاتفاقيات الدولية ويفسر على مقاسها لذلك هذا النقاش القانوني الذي نخوضه يضرب في الصفر إذا لم نتأكد من سمو حقوق الإنسان في القوانين الوطنية وتكريسها في الدستور. شكرا .

*** تعقيب وتفاعل الرفيق امين على الملاحظات والأسئلة المطروحة:**

بدوري سأرجع إلى رؤية الحكومة في مشروع القانون المنظم للإضراب، وأرى أن المشروع "جيد" لماذا لأنه فضح نواياهم وتصورهم الكامن في المشروع، الذي يعتبر فعلا أبشع مشروع قانون حيث أنني قرأت جميع المشاريع منذ 2001 وقد سبق لي أن كتبت بخصوصها كلها، لكن هذا المشروع فاجأني بشراسة مضمونه حيث يتجاوز حتى شراسة المشروع الذي تقدمت به الباطرونا نفسها، تصوروا مثلا الفئات التي لها حق الإضراب في مشروع الدولة 2012 وفي مشروع الباطرونا نفسها، المعنيون هم الأجراء وكذلك العمال المستقلين، الحرفيين وغيرهم... موجودين في صيغة 2012 وفي مشروع الباطرونا قبل طرح مشروع الحكومة 2016 ،وتراجعوا عليها بجرة قلم وبالتالي، "عبارة حق الإضراب مضمون" لم يحددوا لمن هذا الحق مضمون!؟ لا للأجراء ولا للطلبة ... وبالتالي هذا الحق غير محدد في الدستور وسيأتي قانون منظم لشروطه وكيفية ممارسته . وعندما نأتي إلى مشروع الحكومة يتم تقليص مجال تطبيق حق ممارسة الإضراب بشكل فظيع، - أولا يحصره على الأجراء فقط وحتى داخل الأجراء لاحظتم جميع الفئات التي تم إقصائها وأصبح من لهم الحق في ممارسة الإضراب هم أقلية جد محدودة، - ثانيا تحديد الفئات المستفيدة من ممارسة حق الإضراب، في تعريف الإضراب: "هو كل توقف جماعي مدبر يتم لمدة محددة للدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح الاجتماعية والاقتصادية المباشرة للأجراء المضربين"، بعد كل ثلاث كلمات نجد تقييدا حيث أنه محصور فقط في الفئة المضربة ولا يشمل باقي الأجراء، زيادة على ما سبق وأشرت إليه بالنسبة للمادة 396 في تعريف أهداف النقابة، أفرغوه من محتواه وأخدوا منه ما جاءوا به في هذا المشروع. بالنسبة لي هذا المشروع من ناحية سيئ ومن ناحية أخرى أبان عن حقيقة الحكومة وحقيقة الباطرونا إلى درجة أن الباطرونا لما اطلعوا عليه في يوليوز 2016 في المجلس الوزاري وجدوه جيد، ثم سحبوا مشروعهم واكتفوا بهذا المشروع الذي وجدوا فيه إيجابيات أكثر، وأرى أنه إذا كانت الحركة النقابية مضطرة إلى صياغة مشروع قانون منظم للإضراب فعليها أن تبدأه من الصفر ومن المبادئ ومن منطلق أن "حق الإضراب مضمون" بالصيغة العامة دون أن تتحدد الفئات التي تستفيد منه وفي القانون التنظيمي بطبيعة الحال الحركة النقابية بنضالاتها ستأتي بمقتضيات توفر ضمانات حق ممارسة الإضراب.

نحن نريد قانون يضمن ممارسة حق الإضراب وليس بقانون يأتي بمقتضيات تكبله بما فيه العقوبات التي أتى بها هذا المشروع، أي العقوبات الخاصة بالمشغل الذي لا يحترم حق ممارسة الإضراب والعقوبات الموجه للنقابة وللنقابيين، نلاحظ أنهما معاقبين كلتاهما النقابة والنقابيين. هذا المشروع مرفوض جملة وتفصيلا في جوهره وتفاصيله. إن نقابة لحدها لا يمكن أن تواجهه، ولذلك يجب أن تتوحد الحركة النقابية اليد في اليد للتراجع عليه وفرض مشروع يحترم حق الإضراب وضمان ممارسته.

*** تفاعل الرفيقة رجاء كساب:**

الرفيق عبد الله مستطردا: في التفاعل مع الملاحظات والأسئلة التي أشار لها كل من الرفيق أمين والرفيقة كساب يضيف : داخل هذا المشروع يقال، ويمنع الإضراب إلا من خلال هذا القانون، بمعنى أن هذا القانون يقنن الإضراب حتى خارج مجال الشغل، لا يمكننا خوض إضراب تضامنا مع الشعب الفلسطيني أو الإضراب الذي خاضه أجدادنا في شتنبر 1937 دفاعا عن مياه بوفكران والذي رضخ له المستعمر آنذاك، ولا يمكننا أن نخوض الإضراب الذي خاضه الفرنسيون سنة 1925 تضامنا مع سكان الريف الذين كانوا يتعرضون للإبادة من طرف القوات الاستعمارية الاسبانية، هذه إضرابات كمكاسب وكتراث للشعوب في مواجهة الاستعمار وفي مواجهة الاستبداد وأيضا من أجل الدفاع عن حقوق الشعوب الأخرى. يأتي هذا القانون ويقول يمنع أي شكل من الإضراب إلا من خلال هذا القانون، فهنا لم يبق فقط في حدود تقنين الإضراب في مجال الشغل وإنما توسع ليمنع أي شكل من الإضراب، فجميع الإضرابات ستصبح ممنوعة وفي الواقع ماذا سيحصل؟ ستكون أغلب الإضرابات خارج القانون تماما مثل ما يجري الآن، هناك حركة نقابية خارج قانون النقابات، لأن سائقي الطاكسيات والشاحنات والفراشة هم ليسوا أجراء وأسسوا نقابات ضدا على هذا القانون الذي يمنعهم.

*** تفاعل الرفيقة رجاء كساب:**

فعلا هذا القانون في مفهومه للإضراب ومفهومه للناس المعنيين بممارسة هذا الحق، فإنه يقلص من الفئات من غير سائقي الطاكسيات الذين ليسوا بأجراء، مثل الفلاحين وأصحاب الدكاكين والذين لن تكون لهم إمكانية ممارسة الإضراب لأن المشروع حصر الإضراب فقط على الأجراء، وفي بنوده الكثير مما يقال، حيث نجد في ثناياه ما يكبل هذا الحق كما أشار الرفيق أمين، يوجد الحق وكما أشار الأستاذ الفيلالي :" بأنه ليس هناك حق مطلق"، هذا ليس بحق مطلق بل بحق مغلق وحق مسلوب والالتفاف حول الفصل 29 من الدستور الذي جاء فيه أن "الإضراب حق مضمون"، ولكن في آخر المطاف ليس في هذا القانون أية ضمانة حقيقية، ولم يسعفنا الوقت للتطرق إلى جميع المواد خاصة في العقوبات واللائحة التي تطرقت إليها بالنسبة للموظفين الممنوعين، توسعت وتمططت بالإضافة إلى لائحة المرافق التي ستبقى مفتوحة ويمكن أن يأتي قانون لتوسيعها لتشمل فئات جديدة ستحرم من ممارسة الإضراب، مثل المراقبين الجويين الذين يخوضون الإضرابات في كل بقاع العالم وفيها فئات لا يعقل أن تشمل بهذا القانون مثل القيمين الدينيين كما قلتم بهذا القانون الذي أتى بذكر الجماعات المحلية وموظفي الجماعات المحلية تابعين لوزارة الداخلية، إذا في مادة مسموح لهم أن يمارسوا الإضراب وفي مادة أخرى غير مسموح لهم بممارسة الإضراب، وبالتالي هناك اشكالية حقيقية، علما أننا نحن مثلا في ممارسة الإضراب في قطاع الصحة، دائما ما كنا نستثني المستعجلات من تلقاء أنفسنا بدون وجود قانون، يشتغلون ويحملون شارة وفقط هذا الوصف يمكن أن ينطبق على جميع المرافق الحيوية في أي قطاع، بدورنا نتكلم ونعي ما هي المصلحة المباشرة للمواطن في المرافق الحيوية دون إيعاز من أي مسؤول معني . إذا قاربنا الدستور كما ذكرت وذكر الأستاذ رشيد أيضا، في فصوله ومنذ ديباجته، يعطي الحق بيد ويأخذه بالأخرى بالنسبة لسمو المواثيق الدولية حيث يجب أن تسمو فوق القوانين الوطنية والهوية الوطنية هي أول ملاحظة أبديناها قبل أن تتم المصادقة عليه.

بالنسبة للتفسير الذي أعطاه الأستاذ الفيلالي بالنسبة للقضاة فهو حقيقي وهذا هو التفسير الحقيقي الذي يجب علينا كحركة نقابية أو كمناضلين أن نتبناه ونسير فيه حيث يشكلون جمعيات والجمعيات بمثابة نقابات ومن حقهم أن يمارسوا الحق النقابي بما يجعلهم متجردين ومستقلين عن أي انتماء إلى أية نقابة. المشكلة المطروحة هي هذا القانون الذي يخرق الدستور الذي يعطي للاتفاقيات الجماعية الحق أنها تلغي أو تعلق الحق في ممارسة الإضراب هذا في حد ذاته خرق للفصل 29 من الدستور الذي يعطي الحق لممارسة الإضراب وتلغيه اتفاقية الشغل الجماعية، هناك أشياء كثيرة يمكن حلها في هذا المشروع باتفاقية شغل جماعية ولكنها لم تذكر، يذكر فقط تعليق الإضراب وبالتالي يتضح أن الهدف الأساسي من هذا القانون كما قال الرفيق أمين هو تكبيل حق الإضراب وليس العكس والدليل أن الكثير من المسؤولين الحكوميين الحاليين يصرحون بأنهم غير متفقين على عدد من مضامين هذا القانون بطبيعة الحال بناء على تصريحاتهم ولم نر مشروعا آخرا من طرفهم يؤكد على ذلك، وكما قال الرفيق أمين، نحن في حاجة إلى تكثيف الجهود والتصدي لهذا المشروع، داخل اللجنة التي شكلتها الحكومة لمناقشة مضامينه، وطرح مشروع بديل يبدأ بالمواثيق الدولية في ديباجته وبالاتفاقيات الدولية وندرج أيضا عبارة بناء على الدستور هذا قانون تنظيمي يسمو على القوانين العادية وبالتالي في هذه المرحلة التي تشتغل فيها لجنة مناقشة المشروع يجب أن نشتغل ونكون يقظين سواء داخل المؤسسة التشريعية أو خارجها، لأنه فعلا هذا المشروع سيفرغ وسيجهز على العمل النقابي وأصلا هناك محابة للعمل النقابي مند عقود ولن يستطيع العمل النقابي حماية النقابيين من شطط المشغلين والسلطة وضمان ممارسة حقهم المكفول بجميع المواثيق الدولية.

*** تفاعل الأستاذ سعيد لماني:**

في إطار الردود استطراد الرفيق عبد الله : طرحت بعض الأفكار التي يمكن أن يتفاعل معها وأيضا هو أشار أن مفتش الشغل ليس حاضرا في الإضراب ولكن في النزاع بمفهومه العام بل حتى من خلال القانون للأسف تم التنصيص على حضوره في بعض المواد التي فيها التضييق على العمال أكثر ما يكون الإلحاح على حضوره لفرض قانون الشغل، مثلا المادة 39 من مدونة الشغل عندما يراد تسجيل عرقة حرية العمل يتم تحميل المسؤولية للمفتش لأنه يصبح آنذاك الدركي الذي يحرر المحضر من أجل تطبيق الفصل 288 من القانون الجنائي في ما بعد الذي ستعتمد عليه الشرطة أو الدرك من أجل إثبات أن هناك عرقة حرية العمل.

الأستاذ لماني: أولا أنا مع تقنين الإضراب ومع تحديد مسؤوليات وواجبات المشغل والأجير في الإضراب، أنا ضد شيطنة المشغل، "العمال مجموعة من الملائكة والمشغلين مجموعة من الشياطين" أنا مع الإضراب بما يحافظ على الطابع الدستوري، ولكن أيضا في الحفاظ على الملكية في حق الشغل وفي حرية العمل، الآن هل الحكومة أو وزارة الشغل أتت بمشروع يجب أن يكون موضوع توافق بين المشغلين والنقابات والحكومة، ملف تقنين الإضراب يجب أن يستمع إلى النقابات وإلى المشغلين وأيضا إلى مفتش الشغل وهذه خلاصتي.

كلمة ختامية للرفيق عبد الله أجدد الشكر للأساتذة والرفاق المشاركين والمتتبعين والرفيقة أمينة سبيل التي كانت حاضرة ومواكبة لتسجيل التقرير رغم ظروفها الصحية والرفاق سعد مرتاح وغسان كومية اللذين تكلفا بالجانب التقني وأؤكد أن النقاش لم يحسم في هذه الندوة، وأتمنى في أسرع وقت أن يوسع النقاش في ندوات أخرى إما عبر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وشبكة تقاطع وإما عبر هيئات أخرى للتذكير كان بالود أن تحضر معنا أطراف أخرى وأجريت محاولة لحضور الباطرونا وجهة رسمية ولكن للأسف لم نتمكن. فلا بأس على الأقل سمع صوت جزء من الفاعلين في الساحة ونتمنى أن نشارك في ندوة أوسع.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

المقاومة العربية: فلسطين ليست وحيدة

ذلك الحماس العظيم الذي استقبلت به الجماهير الفلسطينية والعربية عملية الجندي المصري الشهيد البطل محمد صلاح، تقول الكثير عن مفهوم هذه الأمة للصراع مع العدو الصهيوني، ومركزية مصر ومكانتها بالنسبة لكل عربي، تلك المكانة التي اكتسبتها تاريخيًا من ريادتها لحركة الاستقلال العربي وللمواجهة العربية مع قوى الاستعمار ورأس حربته العدو الصهيوني.

تراهن الجماهير العربية على مصر، وتبحث عن كل مؤشر يقول ما تؤمن به هذه الجماهير، بأن لا شيء يغير حقيقة أساسية وهي أن مصر ما زالت في موقع الاشتباك مع العدو الصهيوني، ولم يكن لشيء أن يغير هذا الإيمان العميق والمتجذر، إيمان يتجاوز النظر ل قطر عربي، ويتصل بالنظرة للعروبة بما تمثله من وحدة للمصير المشترك بين أبناء الشعب العربي، وإدراك ووعي بما يمثله العدو الصهيوني من خطر حقيقي وداهم على مصير كل إنسان عربي، وأيضًا بمكانة ودور النضال العربي الفلسطيني الطويل في مواجهة الكيان الصهيوني كدرع للأمة العربية.

لم يكن الشهيد محمد صلاح أول أبطال مصر وجيشها الذي يقاتل العدو الصهيوني، ولم تكن عمليته البطولية أول فعل عسكري بطولي يدشنه جنود هذه الأمة في مواجهة أعدائها، ولكن فعله بما حمله من معاني البطولة، وما جسده من قدرة حتى بالمعنى العسكري التنفيذي المباشر، يعيد التذكير بالقدرة العربية على تحطيم أكاذيب وأوهام العدو حول أمنه وجيشه "الذي اعتاد أبطال أمتنا قهره".

ليس الفعل العسكري وحده هو ميدان الفعل العربي في مواجهة العدو الصهيوني، رغم تقدم مكانة هذا الفعل، ومحوريته في الصراع، فميدان الفعل ممتد لكافة قطاعات المواجهة، وذلك ليس بمعناه التاريخي فحسب، ولكن أيضًا في هذه المرحلة، فما زال أبناء الأمة العربية هم من يقف في مواجهة التطبيع ويغلقوا الأبواب أمام كل خرق يحققه هذا العدو في جدران المقاطعة والعزل لهذا الكيان.

المقاومة العربية للعدو الصهيوني وروافد فعلها، لم تقتصر يومًا على ساحة فلسطين، أو على الفلسطينيين، وكان دور الفلسطيني كخندق أول، وعنوان، وبوصلة، وبؤرة تصويب للموقف العربي من هذا العدو الذي يستهدف أمن كل إنسان عربي، دوما عنوان لإدامة الاشتباك وقطع الطريق أمام تعميم خيارات الاستسلام لهذا العدو.

هل يفرض محور المقاومة قواعد ردع جديدة

غسان ابو نجم

تتسارع الأحداث في منطقتنا العربية بفعل حالة إعادة الإصطفاف على الصعيد العالمي بفعل الحرب الروسية الأوكرانية ومحاولات رأس الشر العالمي الدفاع الشرس عن هيمنتها على ألعالم وزج اوروبا في حرب تدرك مسبقًا بأنها خاسرة وستجر لها الويلات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي مما سيترك أثرًا كبيرًا على مستقبل ألعالم بشكلٍ عام وعلى منطقتنا العربية بشكلٍ خاص لأهمية موقع ودور بلدان المنطقة واهمية الكيان الصهيوني بشكل خاص

ففي الوقت الذي تقوم الولايات المتحدة الأميركية بتجييش العالم ضد روسيا والصين وتدفع بكافة أنواع الأسلحة لساحة المعركة وتفرغ خزانات الدول الأوروبية لدعم الاقتصاد الأوكراني تقوم بذات الوقت بعملية تبريد سياسي إن صح التعبير في منطقتنا العربية عبر خفض التوترات الإقليمية بين دول المنطقة لضمان عدم انفجارها لكي تتفرغ للحرب ضد روسيا من جهة واعادة تأكيد هيمنتها من جهة أخرى وضمان أمن وسلامة الكيان الصهيوني الحليف والشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة.

لقد أدى وقف الحرب العبثية التي شنها النظام السعودي والإماراتي على اليمن واضطرار النظام التركي للدخول في مفاوضات مع سوريا التي خرجت منتصرة من الحرب الكونية التي شنت عليها ولم تستطع إدامة فرض العقوبات والعزلة عليها ودعوة بن سلمان لسوريا لحضور القمة العربية في جدة كلها إحداث دفعت الولايات المتحدة الأميركية للهرولة نحو المنطقة لضبط إيقاع الأحداث والمتغيرات بما يبقي دورها وتحالفاتها الآخذة بتفكك التدريجي والبطيء.

ولعل الأهم من ذلك سعي الإدارة الأميركية إلى ضبط حكومة الإحتلال الصهيونية الدينية الفاشية لتخفيف حدة العنف الذي تمارسه في الأرض الفلسطينية وعدم استفزاز إيران عبر ضرب منشآتها النووية وعدم الدخول في حرب مفتوحة مع أذرعها في لبنان وفلسطين المحتلة وعدم تغيير الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس المحتلة والمس بالسيادة الهاشمية عليه وعدم الدخول المباشر للكيان الصهيوني في الحرب الأهلية السودانية ومحاولة وقف الصراع فيها بالشراكة مع السعودية ولكن الأهم من كل ذلك وما دفع الولايات المتحدة الاميركية للهرولة للمنطقة ومحاولة تبريد الصراعات فيها هو قوة وتنامي دور محور المقاومة.

مما يعني اختلال موازين القوى لصالح هذا المحور والذي يعني خروج الولايات المتحدة الأميركية وشريكها الكيان الصهيوني من المنطقة العربية وهذا ما تحرص امريكا على عدم حدوثه لأسباب سياسية واقتصادية عديدة قد تسرع الى تغيير خارطة العالم التي ستخلوا إن حدث من أمريكا والكيان الصهيوني معا.

محور المقاومة يلتقط المتغيرات

لقد أدركت الإدارة الأمركية أن محور المقاومة في تنامي متسارع فسوريا التي خرجت منتصرة بعد 12 عاما من الحرب الكونية عليها واضطرت دول المنطقة العربية لدعوتها لحضور قمة جدة وكلمة الرئيس بشار الأسد في القمة وإعلانه عودة العرب إلى سوريا تعكس خطابا سياسيًا غير مسبوق في أروقة السياسة العربية وتعطي مؤشرًا واضحًا على تغير نمط الخطاب السياسي العربي كذلك صمود فصيل فلسطيني أمام أعتى آلة عسكرية يمتلكها الكيان الصهيوني الذي يعاني من عملية شرخ بنيوي يطال مستقبل وجوده جعل أمريكا تشك في قدرة هذا الكيان في الصمود في أي حرب أوسع من معركة ثأر الأحرار

كذاك تلقى الكيان الصهيوني وحليفته رأس الشر العالمي صفعة موجعة من حزب الله اللبناني الذي أجرى مناورة تحاكي تحرير مستوطنة في الجليل تلاها خطاب أمينه العام حسن نصر الله بأن المقاومة كما كانت مستعدة لمواجهة الإحتلال الصهيوني في معركة ثار الأحرار إذا طلب منها ذلك هي مستعدة لضرب الإحتلال في العمق مما اضطر قادة جيش الإحتلال للتراجع عن تصريحات سابقة تهدد حزب الله.

بان الكيان سيقوم بحرب كبرى إذا استمر حزب الله بدعمه للمقاومة الفلسطينية وتهديد الكيان ليرد عليه أمين عام الحزب بأن على الكيان أن يخشى حربا كبرى قادمة وقريبة.

ومما أربك الكيان الصهيوني ورأس الشر العالمي التصريحات الغير مسبوقة للقيادة الإيرانية بالضرب وبيد من حديد كل من يعتدي على المنشآت النووية ويقصد بذلك رأس الشر العالمي والكيان الصهيوني وإعلان إيران عن صاروخ جديد بسرعة2000 كم ويحمل متفجرات بزنة 1500 كلغم رغم التقارب الإيراني السعودي والذي عولت عليه أمريكا بأنه سيخفف حدة التوتر وكذلك تأكيد أمريكا تمسكها بالحوار مع إيران بما يخص نشاطها النووي وكل ذلك لم يمنع إيران أن تعلن دعمها المادي والمعنوي لمحور المقاومة وتزويد رأس حربتها حزب الله والمقاومة الفلسطينية بالصواريخ بل تعدت ذلك إلى إعادة تأهيل الساحة السورية وتعزيز قدراتها الدفاعية عبر تزويدها بصواريخ إيرانية الصنع شبيهة بصواريخ اس300 الروسية.

إننا أمام حالة من تغيير نمط المواجهة العسكرية على الأرض وتغير في الخطاب السياسي لمحور المقاومة وحالة من الاستنهاض والتوجيه والاستعداد لمكونات محور المقاومة في اليمن والعراق ولبنان وفلسطين وترتيب الأوضاع في سوريا لتكون ساحة المواجهة الشمالية مع الكيان الصهيوني عند حدوث ما تخشاه أمريكا والكيان.

الماء والطبقات الاجتماعية

عزيز شوقي

على عكس ما يعتقده عزيز أخنوش، الذي يمارس السياسة دون أن يعرف ذلك، فإن قضية الماء في المغرب، ربما تكون أول قضية لها طبيعة سياسية بارزة.

منذ فجر البشرية، كانت هذه القضية أولاً وقبل كل شيء أول علاقة ضرورية بين الإنسان والطبيعة. تكشف هذه العلاقة عن نشأة ووجود وتطور وتحول الجماعات البشرية عبر التاريخ. بعد مرحلة طويلة من "تجميع المياه"، التي يتم إدارتها وتوزيعها وفقًا للقواعد العرفية، سيكون تملك الماء جزءًا لا يتجزأ من ولادة الطبقات الاجتماعية والتناقضات الاجتماعية.

في المغرب، مباشرة بعد الاستقلال الشكلي، وخاصة بعد تنصيب الملك الحسن الثاني، ارتبط استقرار النظام السياسي، وإعادة إنتاجه، بل وتعزيزه، بإعادة تأهيل ملاك الأراضي الكبار الذين غالبًا ما كانوا متعاونين مع القوات الاستعمارية. من حوالي مليون هكتار من الأراضي الزراعية المستصلحة التي كانت بحوزة المستعمر، سيتم الاستيلاء على أكثر من ثلثها من قبل القصر الملكي ودمجها في "المجالات الملكية"«domaines royaux». وهي أفضل الأراضي الخصبة مع إمكانية الوصول إلى مياه الري التي تم دمجها في هذه "المجالات الملكية". وسيتم دمج ثلث آخر في "المجال الخاص للدولة"«domaine privé de l'Etat». في الواقع، سيشكل هذا الثلث الثاني احتياطيًا من الأرض لإرشاء النخب السياسية والإدارية والعسكرية، خاصة بعد محاولتي الانقلاب في بداية السبعينيات.

وفي هذا السياق التاريخي، ينبغي وضع بناء السدود الكبيرة (سياسة السدود التي نهجها الحسن الثاني)، لفهم منطق هذه السياسة والمستفيدين الحقيقيين منها بشكل أفضل. لقد التهمت هذه المنشآت الهيدروليكية ولعدة سنوات الجزء الأكبر من الاستثمار العام، بتمويل من قروض من المؤسسات المالية الدولية. كان إنتاج المزارع الكبيرة، بما في ذلك "العقارات الملكية"، موجهًا للتصدير بشكل أساسي.

وقد شجع البنك الدولي هذا التطور ودعمه بقوة منذ الستينيات، لكونه يؤكد الاختيار الرسمي لإدماج الاقتصاد المغربي في التقسيم الدولي للعمل. فقانون الاستثمار الزراعي، والإعانات العامة للزراعة التصديرية على نطاق واسع، والإعفاء الضريبي الفعلي أو العملي،الذي تم تقنينه من عام 1984 حتى عام 2013 (...)، كلها إجراءات من صميم تلك السياسة.

لقد تم حشد ترسانة كاملة من الإجراءات لجعل "الفلاح المغربي الكبير"، "أول مدافع عن العرش"، كما أدرك ريمي ليفو ذلك جيدًا، في أطروحته في العلوم السياسية، في بداية الستينيات. هكذا إذن كان الماء عملاً سياسيًا وشبه منظم بشكل بارز. كان لبناء سد كبير التأثير الرئيسي: الاحتفاظ بالمياه عند أعلى مستوى، وبالتالي عدم التدفق لأسفل. سيؤدي ذلك إلى حرمان العديد من المصادر والأنهار من المياه، وبالتالي العديد من الدواوير والقرى، مما يدفع السكان المعنيين إلى النزوح الجماعي من الريف نحو المدن ضعيفة التصنيع أو غير الصناعية، وبالتالي تتراكم في الأحياء الفقيرة، تعيش بفضل عدد لا حصر له من الأنشطة الصغيرة غير المهيكلة قانونية أو غير قانونية لا تكفي لسد رمقها. وبالتالي فإن الرقابة التي تفرضها الدولة على مياه السماء لري المزارع الكبيرة الموجهة أساسًا نحو التصدير ستكون السبب الأول لاستبعاد "الفلاحين المعدمين" وصغار الفلاحين الذين يعيشون من الزراعة البورية.

وستتكثف هذه الصيرورة في سنوات الجفاف التي ميزت فترة الثمانينات من القرن الماضي. في هذه الفترة، سيتحول المزارعون الصغار والمتوسطون المحرومون من المياه السطحية إلى البحث عن مصار بديلة للمياه، وذلك بحفر الآبار واستعمال المياه الجوفية. والنتيجة معروفة الآن، لا سيما في جنوب المغرب، في منطقة سوس ماسة، حيث جفت طبقات المياه الجوفية هذه بالكامل تقريبًا، دائمًا لصالح الزراعة المعدة أساسًا للتصدير خاصة إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت الحالي، مع استمرار عملية خوصصة / تمليك "الأراضي الجماعية"، ستصبح قضية المياه أكثر أهمية. فبمجرد خوصصة / تحويل "الأراضي الجماعية"، لن تكون هناك أنشطة الرعي أو الترحال ممكنة. يجب بالضرورة أن تصبح تربية الأغنام أو الماشية مستقرة ومكثفة. لكن أين تجد الماء؟ بما أن المغرب يقع في منطقة شديدة الإجهاد المائي، فإن المياه القادمة من السماء ستصبح نادرة بشكل متزايد خلال السنوات القليلة المقبلة. وينطبق الشيء نفسه على احتياطيات المياه الجوفية، التي تتعرض حاليًا للاستغلال المفرط. ومع الانخفاض الذي لا رجعة فيه في هطول الأمطار، في ماذا ستستخدم السدود الكبيرة الجديدة، عندما تكون السدود الموجودة في معظمها شبه فارغة؟

وهكذا أدت السياسات العمومية للماء وما زالت تؤدي إلى طريق مسدود. إن البديل ليس في تحلية مياه البحر ولا في معالجة مياه الصرف الصحي. ولا حتى في تسليع هذا المورد الحيوي (وهذا أفدح). لذا فإن الطبيعة السياسية لقضية الماء هي مسألة أساسية ولا يمكن فصلها عن المشروع الثوري لتغيير العلاقات الاجتماعية.

إن البديل ليس في تحلية مياه البحر ولا في معالجة مياه الصرف الصحي. ولا حتى في تسليع هذا المورد الحيوي (وهذا أفدح). لذا فإن الطبيعة السياسية لقضية الماء هي مسألة أساسية ولا يمكن فصلها عن المشروع الثوري لتغيير العلاقات الاجتماعية.

معسكر أنصار

حكايا من قلب فلسطين

سليمان الهواري

دورة "أنصار5" للملتحقين الجدد بصفوف الثورة الفلسطينية ضمت عشرة أفراد فقط كان "عباس محمود أبو العطا" واحدا منهم .. والتكيف مع نمط الحياة داخل "معسكر بنت جبيل "جنوب لبنان ليس بالأمر السهل ..

سرعان ما غادر نزار المعسكر ظهيرة اليوم الأول بعد أن اطمأن على عباس ووعده بزيارته قريبا .. كان الصباح مخصصا لتعارف عناصر المجموعة وقد استأنسوا فيها بضباط فتح المشرفين على الدورة ..

لم تكن التدريبات شاقة كما كان يعتقد عباس قبل المجيء إلى هنا وقد شملت في البداية تركيزا على النظام العسكري العام المرتبط بالإنضباط والاتزان مع تخصيص حصص يومية حول التقيد بالأنظمة والقوانين في الجانب النظري ..

ومع توالي الأسابيع كان ضروريا أن يكسر عباس دهشة البنادق مع أول يوم للتدريبات العملية على الأسلحة الفردية الخفيفة والمتوسطة ..

كان الأمر يتعلق ب "الكلاشينكوف" على " إم 16" و "ديكترياريوف " .. أما "قاذف ب7" فلم يقترب منه إلا بعد شهور من التحاقه بالمعسكر ..

الغروب لازال بعيدا واليوم فسحة وليس هناك برنامج نظامي يلزم عباس بالبقاء داخل المعسكر .. لقد أصبح مع الوقت يعرف أحراش وسهوب المنطقة .. وكان غالبا ما يرتاح في تلة صغيرة من "مرتفعات الشوف" توجد على نصف كيلومتر وهي تطل على "وادي الحجير" ..

ووراء الأفق الصيفي اللامحدود أمامه توجد فلسطين .. كان عباس يمني نفسه بالمشاركة في عملية فدائية قريبة هناك ..

جلس طويلا على التلة المرتفعة بلا تركيز ثم تمدد على الأرض وظهره يستقر وسط الأعشاب التي حافظت على خضرتها رغم اشتداد حرارة الصيف .. أحس برجليه ترتخيان تماما وعيناه شاخصتان في زرقة السماء .. سمع صوت أمه ووجهها يجتاح عينيه .. حضنها طويلا ثم قبل رأسها وهو ينحني عليها .. لقد تقوس ظهرها أكثر ولا يد للقدر تتدخل كي ترحم عجزها .. كان كل جسمه يتكوم على العشب قبل أن يغرق في غفوة نوم أراحت قلبه من وجع الغربة وتراكم الحنين ..

برودة المساء تتسلل أسفل ظهره وهو لازال مسجى في مكانه ، ليستيقظ والنهار يكاد يودع منطقة الجنوب ..

أخذ الكتاب الذي كان يحمله معه وهو ملقى على الأرض ثم نهض .. كان على وشك الإنتهاء من قراءة "عائد إلى حيفا" للمرة الثانية .. أخرج من الكتاب ورقة صغيرة سرعان ما التهمت عيناه الكلمات القليلة المكتوبة فيها ..

ربما كانت المرة الألف التي يقرأ فيها رسالة "ماريا" التي وجدها مطوية في قلب صفحات حيفا ..

لكنه يقرأها كل مرة كما لو كانت هي الأولى ..

((لازال غسان كنفاني يحمل وعد سعيد في عينيه ..

يراقب بوابات مدينة حيفا .. لازال هناك طفل تركه رضيعا وصار اليوم مقاتلا في جيش الثورة ..

غسان يحضر معنا كل مساء في مخيم عين الحلوة ..

يقرأ لنا آية من سفر العودة .. يذكرنا أن الحدود وهم وأن الغربة نصف حياة فقط ..

يردد على مسامعنا أن الموت كذبة ابتدعها الجبناء ..

ووحدها فلسطين حقيقتنا الكبرى ..

لا تتأخر في العودة يا عباس فأم غسان أعدت لك "مناقيش بالزعتر " ..

وأنا أعددت لك كتابا آخر .. هديتي لك ..

التوقيع : ماريا كنفاني))

طوى عباس رسالة "ماريا" ثم أرجع الكتاب إلى مكانه .. وخرج لتناول وجبة العشاء مع (رفاق أنصار) ..

رواية : عباس الفلسطيني

ثقافة التغيير

الحامل السينمائيّ والمحمول السياسيّ.

نورالدين موعابيد

مؤسف أن يعيد الإنسان المعاصر إنتاج تمثلات مغلوط فيها Représentations Erronées، نحو ما حفّ بمفهوم السياسة من: اختلالات مقصود إليها قصدا، وتمويهات معدة إعدادا، لعل أخطرها أنها "فن الكذب"، أو ما ردده الملتحي، الشيخ محمد عبده: "إن السياسة ما دخلت في شيء إلا أفسدته.".واضح أن المقولتين معا متهافتتان،متهالكتان،إذ لا تصمدان طويلا في وجه المحاجة، باعتبارهما موغلتين على مستويات قعر التعميم، والتعميم في الظاهرة الإنسانية تعتيم.. لذلك حسب هذه المحاولة أن تقارب علاقة السينما بالسياسة،لاسيما أن من النقاد السينمائيين من كان صريحا ،شفافا حتى النخاع، حين اعترف بملء شدقيه، وبسعة قلمه، فقال Tout cinéma est politique

يجيب Régis Dubois عن سؤال "لماذا أثارت السينما الكثير من المشاعر منذ البداية؟": ((لأنها كانت مختلفة عن الوسائط التي وجدت قبلها.. إنها موجهة إلى الجماهير العاملة..)) والرأي عندي ما رآه، بل إنني أكاد أزعم أن الفن السابع، فن التهاميّ، إذ بوسعه احتضان مختلف الفنون والآداب و العلوم جميعها، لما يتيحه من إمكانات اختيارية هائلة، وثيقة الصلة بما يسميه Lucien Goldman " الوعي الممكن"، استنادا إلى رؤى المبدع العالم، غير مكتف بالوعيين، المعروفين: الوعي الضمنيّ والوعي القائم، وتلك لعمرك استثنائيته المدثرة بكونيته.. فليس غريبا، من ثمة، أن يعتبر Lénine السينما أهم الفنون،، وطفا على السطح البطل بمفهوم جديد،فإذا هو الجماهير ،ردا على الفن البورجوازيّ،بما في ذلك السينما طبعا.

وكم هو مضحك ادعاءُ الحيادية في أيّ شكل تعبيريّ ،بشريّ لأن اللاتسييس تسييس.ويعتقد Dubois نفسه أن Charlie Chaplin مثل وعيا تاريخيا مذهلا بعد أن واجه المستبدين رعاة الفساد،الذين مارسوا الظلم ضد خصومهم الطبقيين،على الرغم من معاناته.و من البداهات المعروفة أن علاقة السينما الجادة بالسياسة، علاقة جدلية بعيدة -البعد كله- عن الميكانيكية، بما أنها تحاور السيرورات، وتجاور الصيرورات، وبذلك تتأرجح وظائف هذه السينما بين أبعاد تنويرية، تثويرية نقدا، توجيها، وتحريضا ضد مظاهر "الفساد السياسيّ"، أيّا كان تمظهره. ويمكن إيجاز بؤر اهتمام السينما المصرية ،تمثيلا لا حصرا، في: التجربة الناصرية، العدوان الثلاثيّ، حرب أكتوبر، تداعيات الانفتاح، القضية الفلسطينية، حرب الخليج، التطرف الدينيّ (الإسلام السياسيّ.).. نحو ما أثبتت د. سلوى علي إبراهيم الجيار في دراستها المطولة، نسبيا التي عنوانها :"السينما والسياسة" (دار المكتب العربيّ.. ط:01، السنة:2014 . مصر.)

وبعد أن أوردت هذه الباحثة تعاريف السينما السياسية و حدودها،كما صاغها غيرها من الدارسين،استنتجت تعريفا،شفافا ،قالت فيه:"

نستطيع القول، إن الفيلم السياسيّ هو فيلم مجابهة، ويعرف صناعه في المقام الأول أنهم سيدخلون في صدام مع النظام السياسيّ القائم، وذلك لمواجهة النظام بدستوره (السياسيّ)، والشكل الاجتماعيّ الذي انعكس من القرار السياسيّ،فالفيلم السياسيّ ليس هو الذي يؤيد النظام السياسيّ مهما كانت إنجازاته،لأنه هنا يدخل في نطاق الدعاية مما ينفي صفته السياسية."(المرجع نفسه،ص:13).وكثيرة ،مثيرة هي الأفلام التي حققت تماهيّ "السياسيّ "le politique وّ"الجماليّ" (الإستتيقيّ)، ولولا كراهة التطويل لذكرت بعضها، وبذلك تتهاوى ذريعة أن السياسة تعوق الفن.

يونيو 2023.

يوم الدخان العظيم

سليمان الهواري

رسائل أم غسّان

يا أم غسان ..

إنه يوم الدخان والحزن العظيم ..

ولا يليق بك غير أسوَدنا المقدس ..

فاملئي عيوني بك

واطلقي سراح الدمع الملفوف في ثنايا الروح ..

زيديني من ترانيم عشقك

رُشي الملح

فجراح الوطن أخاديد تحتاج من يذكيها .. !

قالوا هذا عيدكم !!

قلت أيّ عيد للأرض

والمخيمات أكلت أحلام الصبايا في قلب الأجفان ..

قالوا هذا عيدكم !!

قلت أنا لا أملك سوى أشلاء خيمة

و شعارات متلاشية على الجدران !

دعيهم يا سيدة الأرض يحتفلون ،

فنحن لنا النكبات تعرفُنا

ولنا الملاجئ تعرفنا ..

كل معابر الحدود تعرفنا

كل الهويات المؤقتة يا حبيبتي تعرفنا ..

فتعاليْ نحتفل بهزيمتنا فقط ..

هل تفهمين أية شقوق تصيب الروح

حين الإنسان يحتفل بهزيمته فقط ؟؟

دعي الصمت يجتاح كل أهازيج بلادي

فأنا حلقي جفّ من وجع الشوق لتراب ضيعتنا

وزهر الليمون يعمر ربيع الوطن ..

يا أم غسان ..

لا تسأليني عن شرودي

فأنا أبحث عن وطني الضائع ،

أخذوه منّا عُنوة

وتركوا لنا فقط وجع الأحلام

التي تكاد تكون مستحيلة

هل تفهمين ما معنى أن يضيع المرء وطنه ؟

يا أم غسان ..

أنا فعلا متعب يا حبيبتي

أعْيَتني الخيانات

و هذي جيوش العرب

تعقد صفقة قرنها ببيت الطاعة الأمريكي ..

ولّى زمن المصافحة اعتراف يا حبيبتي ..

وطوابير المطبعين

تشرب أنخاب دمنا في موائد صهيون ..

الخنادق خاوية على بنادقها

ومن بيروت ،

البواخر أخذت آخر المقاتلين

إلى مضاجع الموت

والمنافي البعيدة ..

صارت فلسطين مجرد عيد للذكرى ..

يا بنت كبدي ..

مجرد أهازيج للفرجة نحن

يا أم غسان ..

غطي الأولاد جيدا وتعالي كفكفي دمعي ..

أحضنيني حتى غيابي الأخير

لعل جدتك تزورني الليلة

تحكي لي عهود الوطن ..

دعينا نسافر في ملكوت الحب

فنحن ليس لنا عيد سوى يوم عودتنا إلى فلسطين ..

تصبحين على وطن حبيبتي .. تصبحين على فلسطين ..

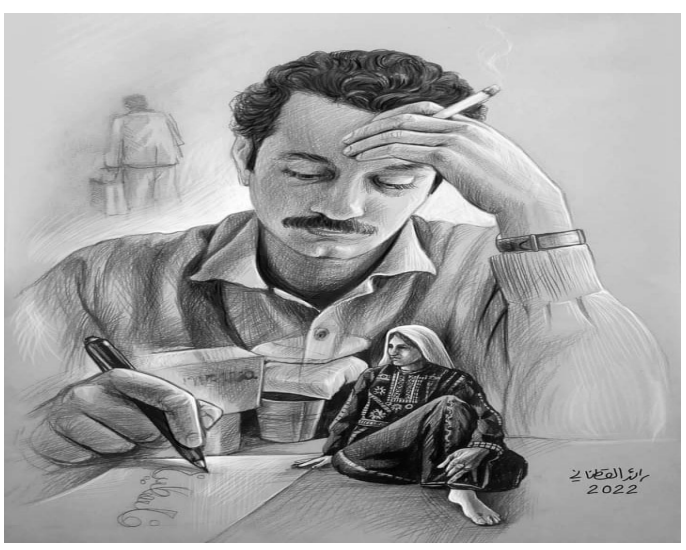

جان لوك غودار شاعر السينما

د. محمد عبد الفتاح

ينحت غودار مفهومه للسينما من التزام أخلاقي عميق، حول الأدوار التي يمكن أن تلعبها السينما، في تحقيق وعي سياسي لدى المشاهد، غير مبال بأهمية النجاح، الذي يمكن أن يحققه الفيلم؛ فمسألة نجاح الفيلم جماهيريا لا تعني غودار كثيرا، ولذلك يفخر غودار بالفئة التي تعنى بمشاهدة أفلامه؛ إنها النخبة الفاعلة داخل المجتمع، التي تشكل، بحق، مفهوم "الإنتلجنسيا السينمائية"؛ فالمشاهد عند غودار غير عاد، مادام ينطلق من مفهوم المثقف العضوي، بمفهوم أنطونيو غرامشي.

وإذا كان صاحب "مذكرات السجن" قد صاغ مفهوما نبيلا للسياسة، فإن غودار قد صاغ مفهوما نبيلا للسينما. إنها مسألة عميقة جدا أن يعبر الفنان عن وعي مجتمعي، وليست مصادفة أن يقتسم الإثنان (غرامشي وغودار) الوعي بأهمية الاشتراكية بوصفها نمطا اقتصاديا (مجتمعيا وتربويا)، في تحقيق إقلاع ثقافي للمجتمع. دافع غودار عن الاشتراكية واعتبرها نتاجا إنسانيا خالصا، جاء ذلك في فيلم "اشتراكية"، لفظ " اشتراكية"، الذي عنون به غودار فيلمه هذا تطرح أكثر من سؤال، فهذا العنوان كنص صغير كما يقول "جيرار جنيت " يحمل أكثر من دلالة؛ يمكن أن يحيل عليها النص الكبير (المتن الفيلمي)، إننا، هنا، أمام لفظ دافع عنه غودار في حياته المتعددة الجوانب؛ كناقد، وفنان، ومثقف عضوي. ولا غرو؛ فالرجل اشتراكي كبير؛ عاكس القيم النيوليبرالية، وهو ما جعل أفلامه تتصدر تيار ما اصطلح عليه بأفلام الموجة الجديدة، التي يعد غودار أحد أبرز أقطابها. إن أفلامه تحقق ما قال عنه "جيرزي غروطوفسكي" صمتا خاصا، بداخله نوع من النقمة والنفور، النقمة والنفور من المشاهد، مع تحقيق متعة كبيرة أثناء المشاهدة، تماما كما يحدث أثناء تأملنا لوحة؛ تمثل عجوزا شمطاء، ويتحقق بداخلنا شعور المتعة، الذي تحركه بداخلنا ريشة الفنان العبقري، الذي التقط المشهد، وصوره باحترافية فنية عالية؛ فعدسة غودار لا تلتقط المشاهد العادية. إن عفويته تجعله يلتقط نوعا خاصا من المشاهد، ويفرضها على المتلقي؛ المطالب ببذل جهد خاص لفك شفراتها ورموزها، وهو مدعو قبل ذلك، وبعده؛ لملء فراغات يتعمدها غودار لتحفيز ذهن المشاهد. وما دامت أفلامه تعاكس القيم السائدة؛ فالمشاهد ينبغي له أن يأخذ مسافة من الوقائع المشاهدة، على الأقل خلال لحظة مشاهدة الشريط.

إن هذا المخرج الفرنسي، الذي يتحدر من أصول سويسرية؛ يتنازعه سؤال القيم، التي أضحت مغيبة في مجتمعاتنا، فلا المدرسة تنتج القيم، ولا المجتمع يحتفي بهذه القيم، وغزت التفاهة مجالات كثيرة، بل وأصبح للرداءة جنودها، الذين يدافعون عنها بلا كلل أو وصب؛ تحت ذريعة " الفن من أجل الفن"، التي غزت كل المجالات "الثقافية"؛ مسرحا، وقصة، وشعرا، وفي السينما والتلفزيون، وأفرغ الفن من بعده التنويري، وغذا الفنان ذلك الشخص البوهيمي، الذي يقضي جل وقته في الحانات والتسكع، وإذا بقي لديه هامش من الوقت مارس تفاهاته الصبيانية، وقدمها إلى الجمهور باسم الفن.

إن غودار في أفلامه ذلك الشخص الناضج، الذي امتلك مشروعا ثقافيا ووعيا سينمائيا وقضية فنية دافع عنها إلى آخر حياته، وسعى، بكل جهده، لصناعة مجتمع على مقاس طاقاته الإبداعية، واسهب، على مدار مختلف أفلامه، في البحث عن هذه الشفرة، التي تقود إلى المشاهد الافتراضي، الذي جاهد غودار نفسه في الوصول إليه.

يقسم غودار فيلمه "اشتراكية"، الذي ننوه فيه بمستوى التصوير، والذكاء في الانتقال بالعدسة بين أماكن التصوير، وجودة المناظر، إلى ثلاثة أنفاس؛ بعناوين متفاوتة: "أشياء مثل هذه"، و"كوفاديس أوربا"، و"إنسانيتنا". وتدور أحداث الفيلم حول أسرة صاحب محطة وقود، تقيم في مرآب، في الجنوب الفرنسي، يترشح ولداها إلى المجلس البلدي؛ لتأتي محطة تلفزيونية لتصوير تحقيق حول هذه العائلة.

في النفس الخاص بإنسانيتنا تبحر سفينة نزهة، على أكثر الأماكن حساسية، وتاريخا، وحنينا، في البحر المتوسط: مصر، فلسطين، أوديسا، هيلاس، نابولي، برشلونة؛ مقدما مقاربة سياحية، بنفس تجريبي عابق بالمغامرة، والتجريب، والتاريخ، والإيديولوجية. وعند مرور السفينة من شاطئ فلسطين تظهر على الشاشة عبارة: "لايمكن الدخول هنا".

يمكن اعتبار شريط "اشتراكية" هذا؛ اكتمالا لمشروع بدأه غودار، منذ تصويره لفيلمه الأول، فهو يلخص مسار هذا المخرج العبقري، من حيث التقنيات المعتمدة، أو الموضوع المطروق، وللتأكيد على أن نجاح الفيلم، وما يمكن أن يحققه من إيرادات، على مستوى شباك التذاكر؛ مسألة لا تعنيه كثيراً؛ فقد حمله على شكل مقاطع سريعة على" اليوتوب"، إنه بعض من جنون هذا المخرج؛ كنوع من الاحتجاج، على لجان التحكيم، التي ظلمته كثيرا، والتي غالبا ما تكون الأعمال في جهة ونتائجها في جهة أخرى، قبل أن يعلن في ما يشبه النعي المبكر؛ أن هذا هو فيلمه السينمائي الأخير. لكن أصر على مواصلة غوايته السينمائية بتصوير فيلم "الصورة".

انطلقت المسيرة السينمائية لجان لوك غودار بتصويره لفيلمه القصير الأول تحت عنوان "شارلوت وحبيبها جول" سنة 1958م، من بطولة النجم العالمي جون بول بلموندو، الذي كان غودار وراء اكتشافه وتقديمه إلى المشاهد؛ لتتوالى أفلامه، مقدما فيلموغرافيا تجاوزت الخمسين فيلما، فصور فيلمه الطويل الأول "حتى انقطاع النفس" سنة 1960م، من بطولة بلموندو كذلك، ثم صور فيلمه الطويل الثاني سنة 1962م، تحت عنوان "لتعيش حياتها"، لتتوالى أفلامه "كرابينير"، و "بيير المجنون" سنة 1964م، و"الجندي الصغير"، عن حرب التحرير الجزائرية، وفيلم "ألفافييل" ، وفي سنة 1966م صور فيلمين هما: "رجولي- أنثوي"، و"صُنع في الولايات المتحدة الأمريكية"، الذي وجه فيه انتقادات لاذعة إلى السياسة الأمريكية، بطريقة ساخرة. وفي سنة 1967م صور فيلمين هما: "الصينية" و"ويكاند"، وفي سنة 1980م صور فيلميه "كل على حدة" و"أنقذ نفسك"، الذي وجه فيه انتقادات كبيرة إلى الرأسمالية، ثم خاض حروبا ضد الكنيسة، من خلال فيلمه "مريم تحياتي"، الذي جوبه بالرفض من طرف رجال الدين المسيحي. وفي سنة 1987 صور فيلمه "الملك لير"، الذي انتقد فيه ويليام شكسبير، واللغة التي كتب بها مسرحياته. وبعد أن عرج على الاكتشاف كتيمة فنية، من خلال أفلامه: "حملة البنادق"، و"وشيئين أو ثلاثة"، و"امرأة متزوجة"، و"موزارت إلى الأبد"، سنة 1996م. جاء فيلمه "إطراء الحب"، الذي تنافس بقوة حول الجائزة الكبرى لمهرجان كان سنة 2001م، في إطار دورته الرابعة والخمسين، مشتغلا على تيمة الحب، من خلال أربع حالات: هي اللقاء الأول، والهيام والاتصال الجسدي، ثم الخصام والافتراق، واللقاء من جديد عبر شخصيات اختارهم من شرائح عمرية: (متزوجان شابان، ومتزوجان راشدان، ومتزوجان عجوزان). وفي سنة 2004 صور فيلمه "موسيقانا"، الذي تطرق فيه إلى موضوع الحرب، التي يشتعل أوارها في كل مناطق العالم، وركز فيه، على الخصوص، على الحرب في سراييفو، والحرب الأهلية الأمريكية، والصراع العربي الإسرائيلي.

من خصائص أفلام غودار عدم تقديم الحكاية بشكل جاهز، وكسر الإيهام، والتساؤل حول ماهية السينما، وتفجير كوميديا سوداء. إن سينماه بمثابة ورشة؛ يمكن الانطلاق فيها من لاشيء؛ إذ السيناريو نفسه غير مهم لمباشرة العمل السينمائي، والسينما بالنسبة إليه هي تمرين أكثر من أي شيء آخر، أو بالاحرى لعبة، يمكن أن تقود إلى المجهول، والقاسم المشترك بين أغلبية أعماله السينمائية هو أنها ذات رؤية نقدية، ولا غرو في ذلك، مادام الرجل قادما بالأساس من حقل الاشتغال النقدي؛ مما جعل من أفلامه كبسولة سريعة الهضم، بكل ما تحتويه من أفكار، ذات طبيعة فلسفية، ووجودية، وحمولة فكرية يسارية. ولأنه مفكر، بالأساس، فقد جاءت أفلامه تستدعي هذا الحوار الحضاري بين الأمم، مع انحياز تام لفئة المقموعين والمضطهدين؛ أفرادا وشعوبا. ولذلك استحق، بامتياز، هذا اللقب، الذي دأب نقاد السينما أن ينعتوه به شاعر السينما.

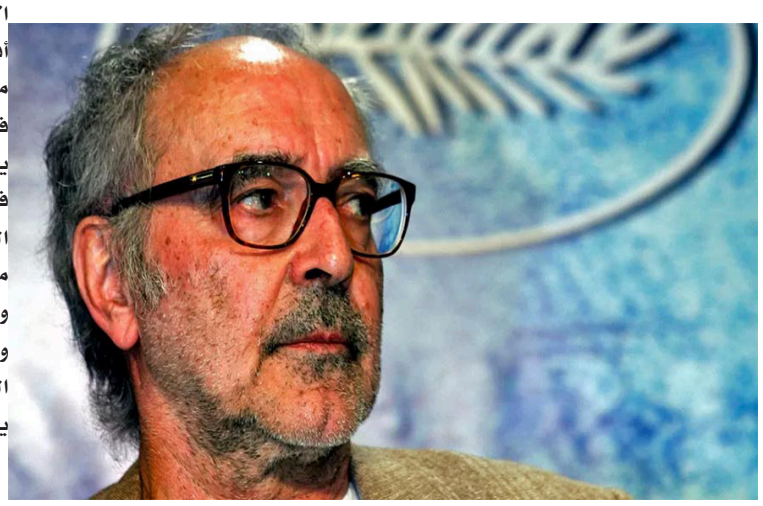

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الذي خصص ملفه لمسألة قانون الاضراب، المناضلة رجاء الكساب، النقابية في صفوف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعضوة سابقة في الفريق الكونفدرالي في مجلس المستشارين، التي نتذكر جميعا موقفها الشجاع إلى جانب رفيقيها المناضلين حسان والصادي في الاحتجاج على استضافة أحد مجرمي الحرب من الصهاينة وطرده من البرلمان المغربي.

في هذا الحوار تتطرق الرفيقة رجاء لمشروع ما سمي بقانون الإضراب والذي تعتبره الحركة النقابية المناضلة والقوى التقدمية قانونا تكبيليا للإضراب تحاول الدولة من خلال الحكومات المتعاقبة تمريره، وموقف المركزية النقابية (ك د ش) من هذا المشروع.

1 - ما هو موقف الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من مشروع قانون الإضراب الذي عرضته الحكومة على البرلمان؟

من المعلوم أن الطبقة العاملة حققت مكتسب الإضراب كحق دستوري للحفاظ على حقوقها منذ عشرينات القرن الماضي، هذا الحق تم التأكيد عليه كحق دستوري و خاصة في دستور 2011، الفصل 11، والجدير بالذكر أن كل الدساتير نصت على أنه سيتم إصدار قانون تنظيمي لهذا الحق، حق الإضراب. فكل الحكومات المتعاقبة لم تستطع إصدار هذا القانون التنظيمي نظرا لعدم التوافق، لكن حكومة بنكيران التي أرادت أن ترضي الباطرونا والمخزن، تجاوزت الأعراف وحتى منظمة العمل الدولية التي تنص على التوافق بين مختلف الأطراف، فهذه الحكومة حاولت فرض الأمر الواقع وأحالت المشروع على البرلمان. وقد رفضت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مناقشة هذا المشروع وطالبت بسحبه وإرجاعه إلى طاولة الحوار الاجتماعي والاستجابة الفورية لمطالب الطبقة العاملة، كما حددتها مذكرة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بدءا بالرفع من القدرة الشرائية لعموم الطبقات الشعبية وهو المطلب الملح حاليا، نظرا للارتفاعات المتتالية لأثمان المواد الأساسية.

2 - ما هي الخطوات العملية التي أقدمت عليها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من اجل حمل الحكومة على التراجع عن هذا المشروع؟

يجب التأكيد على أن هذا المشروع تم إعداده في غياب الحركة النقابية، وهو في مراميه ومضامينه يهدف إلى تكبيل حق الإضراب، فهو، إذا، يستجيب لمطالب الباطرونا التي تحاول إضعاف الحركة النقابية بل اجتثاثها أصلا. فالكونفدرالية تم استدعائها لمناقشة اتفاق 30 ابريل 2022، الذي يشمل مناقشة مشروع قانون الإضراب التي تعتزم الدولة إخراجه خلال الولاية التشريعية الحالية. لكن الكونفدرالية تعتبر اتفاق 30 أبريل جزء لا يتجزأ، لذلك راسلت الكونفدرالية رئيس الحكومة مطالبة تطلب منه عقد جلسة خاصة لمناقشة مختلف القضايا التي تم الاتفاق عليها و التي تهم مطالب الشعب المغربي، و بالخصوص الرفع من القدرة الشرائية للجماهير الشعبية، وكانت الكونفدرالية قد كما راسلت الكونفدرالية الاتحاد الدولي للنقابات من أجل تطالبه الضغط على الدولة المغربية للاستجابة لمطالب الحركة النقابية، و بالفعل راسلت هذه المنظمة الدولية الحكومة المغربية و طالبتها بسحب هذا المشروع و العمل مع الحركة النقابية وكل الأطراف المعنية على إعداد مشروع متوافق عليه.

الآن تحاول الحكومة جاهدة تمرير هذا المشروع الذي يعد انتكاسة كبيرة للطبقة العاملة، حيث سيجردها من هذا المكتسب الذي حققته عبر نضالاتها المريرة والتي نتج عنها العديد من المعتقلين والمفصولين عن عملهم. وللتذكير، فان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل دعت إلى إضراب سياسي بتاريخ 30 مارس 1979 بمناسبة تأسيسها، وهو إضراب له أكثر من دلالة لأنه تزامن مع يوم الأرض الذي يرمز إلى كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين.

الآن تحاول الحكومة جاهدة تمرير هذا المشروع الذي يعد انتكاسة كبيرة للطبقة العاملة، حيث سيجردها من هذا المكتسب الذي حققته عبر نضالاتها المريرة والتي نتج عنها العديد من المعتقلين والمفصولين عن عملهم. وللتذكير، فان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل دعت إلى إضراب سياسي بتاريخ 30 مارس 1979 بمناسبة تأسيسها، وهو إضراب له أكثر من دلالة لأنه تزامن مع يوم الأرض الذي يرمز إلى كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين.

3 - ما هي أهم المخاطر المتضمنة في مشروع قانون الإضراب والتي تشكل تهددا واضحا لمستقبل الطبقة العاملة المغربية؟

كما تمت الإشارة الى ذلك هذا القانون يهدف الى تجريد الطبقة العاملة من سلاحها الوحيد الذي تستعمله للدفاع عن مصالحه، هذا المشروع يضم العديد من المواد المراسيم التي تهدف كلها الى تجريم الاضراب وفرض شروط تعجيزية من طرف المشغل لكيلا يتمكن العاملات والعمال المتضررين من تنظيمه لانتزاع حقوقهم. فلنتصور عاملات وعمال في وحدة انتاجية معينة لم يتوصلوا بأجورهم الهزيلة لمدة شهر، وفي بعض الاحيان يستمر الحرمان من الاجور عدة شهور، وهنا نستدل بوضعية عاملات وعمال معمل النسيج وصناعة الالبسة "سيكوميك" بمدينة مكناس الذي تحايل الباطرون على العمال وتم حرمانهم من اجورهم والرمي بهم الى الشارع، مع العلم ان هناك عاملات افنين زهرة شبابهم في العمل لما يفوق ثلاثين سنة. فكيف لعمال لا يطالبون الا بتأدية اجورهم ان يطبقوا العديد من المساطير المعقدة التي تخدم، في نهاية المطاف مصلحة المشغل. بالإضافة الى ان هذا المشروع يهدف الى تهميش دور مفتش الشغل، مع العلم ان عدد مفتشي الشغل حاليا ضعيف جدا.

بما أن هذا المشروع له صبغة اجتماعية، وبهذه الصفة كان يفترض أن يطرح على مجلس المستشارين أولا لمناقشته، لكن نجد الحكومة أحالته مباشرة على مجلس النواب، في خطوة الغرض منها هو تمريره بشكل تحايلي، لتجعل الطبقة العاملة والحركة النقابية أمام الأمر الواقع. كما أن هذا المشروع يتضمن العديد من الإجراءات التي تصب كلها في مصلحة المشغل/الباطرونا ومن الملابسات التي تهدف إلى إفراغ الإضراب من مضمونه الذي يتمثل في ممارسة الضغط على الباطرون للاستجابة إلى المطالب المشروعة للعاملات والعمال. من جملة هذه الممارسات مثلا إغلاق المؤسسة ثم طرد العمال وتعويضهم بعمال أخرين. كما أن في مضامين هذا المشروع إحالات ومفاهيم مبهمة كالمس بالمصالح المباشرة، ووسم الإضراب بالسياسي وهو ما يحيل على الظهير المشؤوم "كل ما من شانه". بالإضافة إلى استعمال العديد من المصطلحات الفضفاضة مثل احتلال أماكن العمل وعرقلة العمل إلى غير ذلك.

فمثلا إذا قرر العمال الاحتجاج على عدم توصلهم بأجورهم بعد شهر أو أكثر من العمل ورفض الباطرون تأدية هذه الأجور، واضطروا للجوء لممارسة حقهم في الإضراب ووقف عملية الانتاج للضغط على المشغل ليستجيب إلى مطالبهم المشروعة والبسيطة، نجد أن مشروع القانون يعتبر هذا الضغط غير قانوني، بمعنى أنه يطلب من العمال المتضررين الابتعاد عن مكان العمل وترك الباطرون يستمر في العمل، ربما بعمال جدد، أما العمال فما عليهم إلا الخضوع في انتظار "رحمة" المشغل... مما يفق الحق في الإضراب كل مفعول وتصبح ممارسته عمليا مجرمة.

حزب النهج الديمقراطي العمالي ينعي الحاج عبد القادر زروال والد الشهيد عبد اللطيف زروال

ينعي حزب النهج الديمقراطي العمالي إلى جميع عضواته وأعضائه والى كافة جماهير شعبنا وفاة الحاج عبد القادر زروال والد الشهيد عبد اللطيف زروال.

يودع الشعب المغربي أحد ابرز أبنائه البررة الحاج عبد اللطيف زروال والذي ضحى بالغالي والنفيس من اجل استقلال وحرية شعبنا وكان نعم الرجال الاوفياء لشعبهم وهو من ربى الشهيد البطل عبد اللطيف زروال على قيم التضحية ونكران الذات والصمود البطولي. مات الحاج عبد القادر رزوال وهو مخلص لقضايا شعبنا ومطالبا بالحقيقة حول مصير الشهيد عبد اللطيف زروال.

نم قرير العين شيخنا المبجل وإننا لحافظون لدروسك البليغة في الصمود والمقاومة.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين تندد بالقمع الذي تعرضت له الوقفة الاحتجاجية لمقاطعة متاجر كارفور سيدي معروف بعمالة عين الشق

كما كان مقررا، في إطار الحملة العالمية التي تقوم بها BDS لمقاطعة متاجر كارفور، دعما للقضية الفلسطينية، وضد استثمارات كارفور بالأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تعتبر تمويلا للكيان الصهيوني المستمر في جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، وفي الوقت الذي كان يتهيأ فيه مناضلو ومناضلات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، لانطلاق تنظيم الوقفة الاحتجاجية أمام متجر كارفور سيدي معروف، ودون سابق إنذار هجمت عناصر من الشرطة السرية بالزي المدني على المناضلين الذين كانت بيدهم مواد الحملة واختطفوا منهم لافتة الجبهة مكتوب عليها شعار الحملة: "لنقاطع شركة كارفور حتى تنهي دعمها للكيان الصهيوني، وتسحب استثماراتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وهذا ما تعرض له الرفيق محمد أبو النصر الذي تكالبت والتفت عليه عدة عناصر أمنية وانتزعت منه بالقوة لافتات صغيرة تحمل شعارات تشرح حيثيات ودواعي المقاطعة، وأعلام فلسطينية من الحجم الصغير، وقد تلقى الرفيق لمروني الفاطمي ضربة من أحد عناصر الشرطة السريين على صدره سقط على إثرها أرضا مع صعوبة في التنفس، واستمرت عملية دفع المحتجين والمحتجات بالقوة لإبعادهم من أمام المتجر وتم إسقاط الرفيق عبد المجيد الراضي وفقدانه لنظاراته الطبية وقبعته الشمسية، وملاحقة كل من يرفع الشعارات لتنيه على ذلك وهذا ما تعرضت له الرفيقة السعدية الوالوس والتي انتزعوا منها الكوفية الفلسطينية، كما منع الصحفيون من مزاولة مهامهم وتم اختطاف أدوات التصوير من الصحفي عبد الرحيم عيطونة، وأخذوا هاتف نقال والبطاقة الوطنية من مناضلين. كل هذه الوقائع تبين أن السلطات تعاملت مع الوقفة خارج القانون واستعملت القمع والتنكيل..

والجدير بالاشارة أن الجبهة سلمت رسالة لإدارة شركة كارفور نصف ساعة قبل انطلاق تنظيم الوقفة، حول موضوع حملة مقاطعة متاجر كارفور،

كما أن الجبهة لم تنهي الوقفة إلا بعد أن تم إرجاع المحجوزات لاصحابها والإطمئنان على سلامة المحتجين والمحتجات.

أمام كل هذه المعطيات والوقائع فإن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بالدار البيضاء تعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

— إعتزازها بصمود المناضلين والمناضلات في وجه القمع وإصرارهم على تبليغ الرسالة إلى من يعنيهم الأمر، السلطات وشركة كارفور، بالاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني كيفما كانت الظروف.

— تنديدها بالقمع والضرب والتنكيل الذي تعرض له المناضلون والمناضلات وحجز ممتلكات بعضهم.

— فضحها محاولة المنع العملي للوقفة من طرف السلطات في غياب أي سند قانوني.

— تشبثها بحقها المشروع في حرية التعبير والاحتجاج السلمي لنصرة الشعب الفلسطيني وفضح كل ما يتعرض له من جرائم. واعتبارها المقاربة الأمنية تجسيد للطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي المغربي.

— تجديدها التأكيد على استمرارها في تحسيس المواطنين والمواطنات بمقاطعة شركة متاجر كارفور حتى تنهي دعمها للكيان الصهيوني وتسحب استثماراتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الدار البيضاء في: 11 يونيو 2023

من وحي الأحداث

ديمقراطية الواجهة بالمعنى الدقيق للكلمة

التيتي الحبيب

حضر رئيس الكنيست الصهيوني إلى قبة البرلمان المغربي يوم 7 يونيو 2023 بدعوة من رئيس البرلمان رشيد الطالبي العلمي، وهو اليوم الذي نظمت فيه الجبهة المغربية للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومناهضة التطبيع وقفة احتجاجية أمام بناية البرلمان بالرباط، وأنهت وقفتها بإحراق العلم الشرويطة الصهيونية. فماهي الدلالات التي تريد الدولة المغربية لهذه الزيارة وما يحيط بها؟

الدلالة الاولى هي صمت كل المدعين لمعارضة التطبيع من داخل قبة البرلمان. لم تخرج اية صيحة من صفوف البرلمانيين ولم يتم تعكير جو الاستقبال لا من طرف نواب البيجيدي او نواب التقدم والاشتراكية او نائبتي الاشتراكي الموحد او فيدرالية اليسار. الجميع التزم لهدوء واحترام مشاعر المطبعين ونقلت صور الاحتفال عبر العالم تعبر عن الانضباط ووحدة الصف. كانت هذه هي الصورة التي وجب نقها الى العالم وكانت هذه هي الخلفية التي تحكمت فيما يجري خارج قبة البرلمان. ما يدري خارج قبة البرلمان هو وجود أصوات قليلة العدد تعارض الزيارة والتطبيع. ولأنها أصوات هامشية فان الديمقراطية المغربية تقبل بها وتدعها تعبر على نفسها بحرية تامة.

غابت عن هذه الأصوات تلك التي خرجت بالآلاف في مسيرات حول فلسطين تصدرتها أعلام الإسلام السياسي ولافتاته وانشق المتظاهرون إلى صفوف خاصة بالنساء واخرى خاصة بالرجال. لقد تبخرت اليوم تلك الجموع وابتلع زعماؤها ألسنتهم داخل البرلمان او خارجه وحتى من خضر فعل ذلك لرفع العتب او حتى لا يسجل عليه سياسيا مقاطعة وقفة معارضة زيارة الصهيوني للبرلمان.

اما عن مسرحية الديمقراطية المغربية فان دهاقنة الاستبداد انكفئوا عن التنكيل وعن منع الوقفة لأنهم يعلمون جيدا ان المتظاهرين والمعارضين عاقدون العزم على المواجهة وتقديم ما يلزم من التضحيات للتعبير عن موقف دعم الشعب الفلسطيني وعن مناهضتهم لزيارة الصهيوني للبرلمان وعن تنديدهم بالموقف الخياني لرشيد الطالبي في دعوته لعدو الشعبين المغربي والفلسطيني.

ان تصرف أجهزة الدولة مع المتظاهرين أمام البرلمان لم يكن تطبيقا لمقتضيات التصرف الديمقراطي بل هو جزء من زيف ديمقراطية الواجهة التي يعيشها المغرب منذ الاستقلال الشكلي إنها ديمقراطية در الرماد في أعين الأجنبي والتغطية على الاستبداد الأسود الذي تعيشه القوى المناضلة.

وهي نفس الديمقراطية التي طبقت يومين من بعد وقفة البرلمان لما نظم محتجون وقفة تنديدية بمتاجر كارفور في البيضاء. لقد تم التنكيل بهؤلاء المناضلين لانهم ربطوا بين المقاطعة وضرورة سد الطريق على المطبعين على الصعيد المغربي والدولي والدعوة لمقاطعتهم تجاريا واقتصاديا وثقافيا. ففي هذه الحالة الملموسة وسواها تعري الديمقراطي المغربية المزيفة عن وجهها القبيح وجه الاستبداد والاعتقال والتنكيل بالأحرار وجميع الأصوات المكافحة.